

مؤشرات التشكيل المعاصرة لمدن المناطق الحرة

م. د. عادل حسن جاسم

رند محمد حسن محمد المبارك

dr.adel@iurp.uobaghdad.edu.iq

Rand.Mohammed1200c@iurp.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد / مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

المستخلص :-

المنطقة الحرة أو مدن الإقتصاد الحر مدن ذات تصنيف وخصوصية وظيفية ، وبالرغم من إن تأريخ هذا المفهوم قد يرجع الى حقبة زمنية بعيدة الا إن البناء الفكري والفلسفي مع دعم مناهج فكرية أهمها العولمة أسهمت بسرعة إنتشاره عالميا وإتخاذه صور ونماذج متنوعة ، ومع تنوع صيغها وأهدافها فقد تنافست الدول في تبني إقامة هذا المناطق الا إن تأثير توجهات ذات علاقة أثرت في صورة التشكيل المعاصرة لمواقعها ، لذا فأن فقد توجه البحث الى أهمية اعتماد مؤشرات مشتركة (بين صيغ مختلفة) تتضمن تشكيل صيغ مكانية وبنية عمرانية لنموذج المدن والمناطق الحرة بتأثير طروحات وإرتباطات متجددة دورا في عملية إيجاد تركيبة فاعلة ومؤثرة ضمن البعد الموقعي وتفعيلية - تشغيلية في البعد الوظيفي لهذه المناطق ، إن الصيغة التركيبية المستنتجة بموجب المؤشرات تمثل الطور المستحدث لمناطق الإقتصاد الحرة وفق منظور الروى المعاصرة . بذلك حددت مشكلة البحث بضعف وجود مؤشرات مشتركة بين صيغ المناطق الحرة مبينة بموجب التوجهات المعاصرة لتأسيس لبنية عمرانية حضرية تسهم في حل مشاكل مستحدثة فيها وعلى افتراض ان اعتماد صيغ من المؤشرات يسهم بتقديم تشكيل لبنية حضرية معاصرة مساهمة في بناء نماذج المدن التخصصية تتمتع بالكفاءة والفاعلية الوظيفية الخاصة بها وتطويرها لتلبي اهداف متعددة ومتغيرة بالشكل الأفضل. لذا تتبين اهمية البحث في تقديمه مقاييس بصيغ مؤشرات لمستويات متعددة تمكن كل من المخططين وأصحاب القرار من بلورة الأسس السليمة لتكوين بيئة أقرب للنموذجية ، ولتحقيق الفرضية اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي للاسس النظرية مع استعراضه لعدد من التجارب المنتخبة لنماذج مناطق اقتصادية متنوعة لاستخلاص محاور المؤشرات البحثية ليخدم البحث بذلك مستوى مشترك من مقاييس لصيغ المناطق الاقتصادية في بناء نماذج اكثر كفاءة ومرنة للتغيرات.

الكلمات المفتاحية :- المدن المتخصصة ، المناطق الحرة ، توجهات النظم المعاصرة ، التشكيل المكاني ، مكونات عملية التشكيل ، تجارب لمناطق عالمية ، مؤشرات معاصرة.



Contemporary formation indicators of free zones cities

-Public Free zones models-

Rand Mohammed Hassan

Dr. Adil Hassan Jasim

Rand.Mohammed1200c@iurp.uobaghdad.edu.iq dr.adel@iurp.uobaghdad.edu.iq

Baghdad university- center of urban and regional planning for postgraduate studies

Abstract:-

The free zone or the free economy cities are cities with classification and functional specificity, although the history of the concept of these areas has been It dates back to distant eras, but the intellectual and philosophical construction with the support of intellectual approaches, the most important of which is globalization contributed to its rapid spread globally and taking a variety of forms and models. With the diversity of its formulas and objectives countries have competed in adopting the establishment of these areas, meanwhile The influence of related trends affected the contemporary formation of these sites. Therefore ,the research was directed focus on the importance of adopting a set of common indicators (collection between different formulas) these indicators ensure the formation of spatial formulas and urban structure for the model of cities and free zones with the influence of propositions and renewed proposals and connections that have a role in the process of creating an effective and influential structure within the location dimension and operational - activation within the functional dimension of these areas. the synthetic formula deduced according to the indicators represents the new phase of the free economic zones according to the perspective of contemporary vision. For thus , the research problem was identified by the weakness of existence of common indicators between the





different forms of free zones indicated in accordance with contemporary trends to establish an urban structure that contributes solving new problems in hose areas . this is on assumption that adopting of form of indicators contributes to providing the formation of a contemporary urban structure contributing to the construction of specialized cities models with special functional efficiency and effectiveness that developed to verification different goals , and multi changes in the best way. Therefore , the important of research is evident because it is providing measures in form of indicators for multiple levels that enable both planners , decision makers to crystallize the foundations to create an environment closer to the model. To achieve the hypothesis .The research adopts the descriptive analysis approach to deal with the theoretical foundations , while reviewing a number of selected experiment for models of various economic regions free zones to extract the axes of the research indicators to present , Thus , researching a common level of standards for formulas of economic regions in building models that are more efficient and flexible to changes.

Key words:-

Specialized cities , Free zones, trends of contemporary systems, spatial formation , components of formative process, international experiences , contemporary indicators.



1- المقدمة :-

إن التطور الحياتي السريع الذي نعيشه وسرعة تغير المتطلبات وإنعكاساتها على بنية البيئة الحضرية والمكانية حمل معه تحديات جديدة في شكل الصورة التي يجب ان تكون عليها لتلبية ما يتجدد من متطلبات ووفق ما تطرحه المتغيرات ، بذلك أصبح لا بد من التوجه نحو إيجاد صيغ وحلول معاصرة تلبي من خلالها الإحتياجات وتتفاعل مع متطلبات المستقبل والسعي لتكوين بنية تكاملية متوازنة تسهم في حل هذه الإرتباطات، وتمثل المناطق الحرة بنية حضرية ذات نمط خاص ، وبالرغم من حداثة المفهوم الا إن سرعة انتشاره وإتخاذه صيغ مختلفة ساعدت في إعتماده في تحقيق أهداف وإستراتيجيات متعددة فالمفهوم يعد آلية مرنة ووسيلة يمكن من خلالها تضمين عدة متغيرات وتنظيمها بموجب الإحتياجات المتجددة. طُبق مفهوم المنطقة الحرة بعدة نماذج الا إنه ورغم خصوصية كل نموذج من هذه المناطق وإختلاف أنواعها وصورها الا ان مجمل هذه النماذج تشترك بجملة من العوامل المشتركة ذات العلاقة بخصوصيتها الوظيفية والتنظيمية. مع ذلك فأن بناء هذه المناطق وفق النظم المعاصرة لا بد ان يتم وفق مؤشرات تنبئ بموجبه التوجهات الفكرية المحدثة والمنسجمة مع نمط الحياة اليوم بالمقابل يدعم نمط البناء المستحدث تعزيز تنافسية وهوية المنطقة الخاصة ، ان إعتماده هذه المؤشرات من شأنه الإسهام في إيجاد بيئة متكاملة تفاعليه في مكوناتها تخلق بموجب علاقات التفاعل هيكل مائنا لمنظومة حضرية تتمتع بالكفاءة والتميز وسبيلا لمعالجات تخطيطية وتنموية لمستويات محلية واقليمية ودولية. من هنا انطلق محور البحث من خلال التعريف النظري بمفهوم المدن التخصصية ومناطق الاقتصاد الحرة ودورها التأثيري والوظيفي من ثم التوضيح المعرفي لعملية تشكيل هيكل مكاني لتلك المناطق يتمتع بالكفاءة ، الهوية ، والتميز ومن خلال إستعراض لعدد من التجارب الإقليمية والعالمية تم إستخلاص عددا من المؤشرات التي يمكن من خلالها تقديم بنية عمرانية حضرية لمناطق الحرة وفق رؤى متجددة تقدم بموجبه طروحات كمعالجات لما يستجد من تحديات.

مشكلة البحث:-

تتميز المناطق الاقتصادية بخصوصية مكانية ، وظيفية ، وهيكلية تشكيل خاصة وفقا للفعالية التي تستهدفها ، لذلك ومع تعدد إرتباط هيكلها بعدة متغيرات مؤثرة عليها فأنها تواجه تحديات مستمرة توجب عليها الاستجابة والتعامل المرن معها ، لذا يعد توفير تشكيل هيكل اساس لها من المرتكزات التي تعزز من مرونة استجابتها للمتغيرات والتطور بموجب ما يستحدث من متطلبات معاصرة.

تكمن مشكلة البحث في ضعف وجود مؤشرات مشتركة بين صيغ المناطق الحرة المتنوعة مبنية بموجب التوجهات المعاصرة تدعم التأسيس لبنية عمرانية حضرية تمثل صيغا متجددة ومساهمة في حل مشاكل مستحدثة تواجه منظومة مدن المناطق الحرة.

هدف البحث:-

يعتمد محور البحث الوصول لبناء عددا من المؤشرات التخطيطية ، المكانية والتنظيمية المشتركة لبناء بيئة عمرانية ذات كفاءة ومتفاعلة لمنظومة المناطق حرة ، والتوضيح لعلاقة تشكيل المناطق بموجب هذه المؤشرات وبين تدعيم دور والوظائف الاقتصادية الخاصة بتلك المناطق.

فرضية البحث:-

تتلخص الفرضية في ان اعتماد عددا من المؤشرات من شأنه الإسهام بتقديم تشكيل لبنية حضرية معاصرة مقدمة في نموذج المنطقة الحرة مبنية وفق توجهات الرؤى الفكرية المساهمة في بناء نماذج المدن التخصصية تتمتع بالكفاءة والفاعلية الوظيفية الخاصة بها فضلا عن المساهمة في تطوير بنية مكانية تلبى اهداف متعددة ومتغيرة بالشكل الأفضل واشتراكها بأمكانية تطبيقها بنماذج المناطق المتعددة.

منهجية البحث:-

من اجل إختبار فرضية البحث تم اعتماد استخدام المنهج التحليلي اولا من خلال التعريف بمفاهيم المناطق الحرة مع أهم التوجهات المعاصرة ذات العلاقة بها فضلا عن التوضيح لمفهوم التشكيل مع التطرق الى مرتكزات العملية التشكيلية . من ثم ومن خلال التحليل المقارن الناتج من استعراض عددا من التجارب المنتخبة لمدن ومناطق حرة عالمية واقليمية يتم التوصل الى أهم المؤشرات المعاصرة لتشكيل منظومة مدن المناطق الحرة.

أهمية الدراسة :-

تشكل المؤشرات بحد ذاتها مقياسا وأداة للتقييم تمكن كل من المخططين وأصحاب القرار من بلورة الأسس السليمة لتكوين بيئة أقرب للنموذجية ، تعد المنطقة الحرة أنموذجا لبنية حضرية ذات إطار إقتصادي ووظيفي خاص تدعم من خلال هيكلها المكاني وبنيتها المتخصصة أهدافا لمستويات متعددة. تقدم بنية المدن الاقتصادية تجمعات حضرية محددة بحدود وموقع جغرافي معين لذا فإن مؤشرات بنيتها المعاصرة تتشارك ما بين توجهات ومقاييس البنية الحضرية المحققة وفق معايير الإستدامة للفعاليات الحضرية المتعددة المشتركة والمتداخلة مع بعضها بشكل يضمن جودة الحياة وديمومتها ، وبين مؤشرات الفعاليات الاقتصادية



الصناعية والتجارية والخدمات المتعددة بما يضمن الاستمرارية للفعالية وإندماجها بالبعد المكاني ويدعم جذب هيكل المنطقة الحرة لاجتذاب استثمارات وأنشطة اقتصادية أكثر، وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات المناطق الحرة محكمة بقيود تفرضها القوانين التشريعية الخاصة بالنظم الاقتصادية لها وبمحددات الارتباطات المكانية ومواردها فضلا عن الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها المناطق المرتبطة بسياسة وسلطة القرار الإداري لها. لذا تركز أهمية البحث في تقديمه هيكلية لمستويات مؤشرات لنموذج مناطق اقتصادية حرة عامة تبلور هيكل التشكيل لتلك المناطق والتي بالإمكان تطبيقها وفقا لخصوصية وإماتياز كل أنموذج عن الآخر.

2- الدراسات السابقة :

- **Urban Indicator Guidelines , Monitoring the Habitat Agenda and the Millennium Development Goals , United Nations Human Settlements Programme , August 2004**

قدمت الدراسة المؤشرات الأساس المحددة لرصد التقدم المحقق وفقا للأهداف الإنمائية التي وضعت من قبل الأمم المتحدة من أجل إنشاء مجتمعات ومدن تسعى من خلالها لتحسين حياة الأفراد ، وفقا للأهداف فقد تم وضع (18) هدفا ومايزيد عن 40 مؤشرا متوافقا مع الأهداف لإجراء تقييم وتقدير مشتركين لحالة الأهداف وعلى المستويات العالمية والوطنية والمحلية ، توفر المؤشرات قاعدة كمية ومقارنة لواقع حال المدن وإظهار لقيم التقدم في تحقيق الأهداف الأساس. حددت المؤشرات بخمس مجالات لتضم (20) مؤشرا رئيسيا و16 مؤشرا ثانويا شاملا بقياس الأداء والاتجاهات في مجالات رئيسية مختارة حددت ب (السكن - التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر - الإدارة البيئية - التنمية الاقتصادية - الإداء الحكومي).

- **The challenge of building proper urban indicator system :A Proposal for Croatian cities, D. Alibegović , Z. De Villa , The Institute of Economics, Zagreb , 46th Congress of the European Regional Science Association , Enlargement, Southern Europe and the Mediterranean , 30 August – 3 September, 2006 Volos, Greece.**

أشارت الدراسة الى التحقيق في نظام المؤشرات الحضرية في سياق عمليات السياسة الحضرية إذ ينظر للمؤشرات على انها أداة لتعزيز الادارة الحضرية مع أهميتها في تقديم المساعدة لصانعي السياسات من صياغة سياسة حضرية تقود المدن نحو الإستدامة وللمراقبة تطور البلديات إدائها. تقدم الدراسة السمات المرغوبة للمؤشرات الالهة ضمن منظور المدينة فضلا عن الإطار لتضمين تلك المؤشرات ضمن السياسة والادارة الحضرية بالشكل الناجح والفعال ، ولعرض اعداد صياغة نظام مؤشرات مناسب يتطلب ذلك الدراسة ومعرفة القيود الاساسية بها كفجوات المعرفة الموجودة داخل مجتمع مطوري المؤشرات مقابل قيودها النظرية ، قضايا تواصل ، الاهتمامات والقدرات البشرية والتقنية وقضايا السياسة .. وغيرها .

أظهرت الدراسة الى إن بناء المؤشرات يعتمد على بيانات لمستويات محلية وإقليمية والتي تخضع للمقارنة مع المستوى الدولي من اجل انشاء وتنفيذ سياسة محلية وإقليمية ومقارنة الحلول والمقترحات وتدبير التنمية محليا وإقليميا بين الدول وانشاء لنظام مؤشرات حضرية فعالة مع هدف تحليل تأثير السياسة المحلية على التنمية المحلية مع الاخذ بنظر الاعتبار الى ضرورة ارتباط صيغ المؤشرات مع السياسة وأهدافها وان تتم صياغتها بصورة تشاركية مع مدخلات من مختلف اصحاب المصلحة.

- SEZ Performance Monitoring and Evaluation Framework , Special Economic Zones and Economic Transformation Division: SEZ Monitoring and Evaluation Unit , The Department of Trade and Industry (the dti), Republic of South Africa , July 2016

تتميز الدراسة من نماذج الدراسات المقدمة بموضوع المناطق الاقتصادية الخاصة بأنها تقدم منهاجا لبناء مناطق إقتصادية خاصة تؤسس بموجب القانون محدد والمبني على برنامج منطقة التنمية الصناعية (IDZ) **Industrial Development Zone** لانشاء مناطق قادرة على المنافسة الدولية في جنوب افريقيا من خلال مراقبة المجلس الاستشاري للمناطق الاقتصادية الخاصة بمراقبة تنفيذ السياسات والإستراتيجيات الخاصة بتلك المناطق ، لتقدم الدراسة خارطة طريق لالية مراقبة وتنظيم المناطق لاقتصادية فضلا عن تقييمها مع توضيح للمؤسسات المشتركة في عملية وضع القواعد ومعايير الاداء الفعال بما في ذلك معايير ومؤشرات الاداء الجيد ، نهج التطوير اداء المؤشرات والقدرة المطلوبة لإداء وإستخدام بيانات ومعلومات الاداء. يعتمد البحث الى تحليل المناطق الاقتصادية بموجب مجموع مؤشرات اداء رئيسية مشتركة بين عدة اطراف ومستويات للموافقة عليها واعتماد عمليات تضمن التوحيد القياسي والجودة والمصادقية المؤدية لتحقيق نظامي ومنضبط ونهج موضوعي لتقييم وتحسين كفاءة وفاعالية المناطق الاقتصادية. حدد البحث مجال المؤشرات ب : متطلبات سياسات ومتطلبات قانونية (تهدف لتحسين الاداء المالي للقطاع العام وادارة

المعلومات) ، عمليات التمكين لادارة المعلومات تتضمن معلومات الاداء (مؤشر لنجاح المؤسسة لاهدافها وغاياتها مع سياسات العمليات التي تحكمها) ، تنظيم المؤسسة (فهم المسؤوليات ومعرفة مستوى اداء كل منها) ، الية جمع البيانات (تحدد مصداقة ومستوى جودة البيانات خاصة تلك المعتمدة على تكنولوجيا ونظم المعلومات) فضلا عن المؤشرات التنظيمية التي تضم (مؤشرات الادارة عالية المستوى للمنطقة الاقتصادية). ولأجل تحديد المؤشرات وحصرها تم تبويبها بجانبين الاول يضم مؤشرات الادخال INPUT INDICATORS وتضم معلومات ونظم مالية تشغيلية و مؤشرات المخرجات OUTPUT INDICATOR وتضم دعم الاستثمار ، خلق الوظائف ، تنشيط واستيعاب السلع والموارد المحلية ذات القيمة المضافة للصادرات ، تنمية المشاريع الصغيرة والبنى التحتية. علما ان كل مؤشر يضم بدوره مؤشرات فرعية تقاس بموجب بيانات ومعلومات وفقا لمستويات متعددة.

• دور المؤشرات النظرية في تحقيق المدن والمجتمعات المحلية المستدامة ، حمدي واخرون ،

مجلة البحوث الهندسية ، مصر ، 2019

تعد المدن المحرك الاساس الذي يمكن من خلاله التحقيق لابعاد التنمية المستدامة الاساس فضلا عن الابعاد البيئية والمؤسسية والهادفة لتحسين المستوى المعاشي وتحسين حياة الافراد مقابل الحفاظ على المورد الطبيعي وتمكين نظم التكنولوجيا والمعلومات في ادارتها. تعكس المؤشرات الحضرية مقياس مدى قدرة المدن على تحقيق مستويات التنمية المستدامة مع اعطاءها لتقييم لحالة المدن ومقياسا رقميا ممكن من خلال تقييم والمقارنة لوضع المدينة مع الاخرى وتشخيص لحالة التغير ونقاط القوة والضعف في ادارة سياسات المدن لتحقيق قيم مؤشرات مرتفعة ووصف لمستوى التنمية فيها بالتالي مساعدة متخذ القرار في اتخاذ القرار الامثل لتطوير الوضع الراهن. وبالاستناد الى عدد من التجارب العالمية لمدن ومجتمعات محلية مستدامة أستطاع البحث الربط بين المؤشرات الحضرية ومؤشرات التنمية المستدامة العالمية ، اذ حدد البحث مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة ب (مؤشرات التنمية الاقتصادية - مؤشرات التنمية الاجتماعية - مؤشرات التنمية البيئية - مؤشرات التنمية العمرانية - المؤسسات) كل منها يعد مجموعة رئيسية مكون من عدد من المتغيرات الثانوية ومؤشرات فرعية يمكن من خلالها تقييم حالة لمدينة مختارة لمعرفة مستوى التنمية فيها والتشخيص الحلة الضعف فيها وقدم البحث التوصية بأهمية اقامة مدن ذكية وفق معايير التخطيط الحضري والتطوير لمدن افضل لمعيشة الافراد متمدة على التقنيات الذكية وعلى التفاعل والتحقق لمؤشرات مترابطة اجتماعية ، بيئية واقتصادية فضلا عن اهمية محور النقل وادارة الطاقة في عملية التحول لمسار التنمية الحضرية المستدامة.

من خلال الدراسات المقدمة يلاحظ أهمية المؤشرات وعلاقتها بتكوين منظومة متوازنة وفاعلة تعتمد فيها على بيانات لمستويات متعددة تقدم مقياسا لحالة امثل يطمح الوصول اليها. يعتمد تحديد المؤشر على المستوى المنتخب لتحديد متغيراته الفرعية وعلاقتها بالمفاهيم المطروحة وفق علاقات معينة.

3- مفهوم المناطق الحرة ومدن الاقتصاد الحر

3-1 المفهوم الفكري والفلسفي لمناطق الاقتصاد الحر

يمثل مفهوم المنطقة الحرة بمنظوره العام مفهوما اقتصاديا يتم بناءه وفق منهجية وفكر فلسفي تمثلت اهمها في فكرة وفلسفة الاقتصاد الحر والتجارة الحرة ، تعد هذه المفاهيم الفلسفية الاساس التي استندت عليه فكرة انشاء مواضع او مناطق داخل الحيز الجغرافي للدولة تتمتع بالامتيازات وذات نظم اقتصادية خاصة متفردة تميزها عن باقي اقاليم الدولة نفسها . فالجوهر الفكري لهذه المناطق يتمثل بأثناء مواقع استثمارية جاذبة لرؤوس الاموال والانشطة المختلفة تتميز المناطق بكونها خاضعة لمجموعة اسس تتم وضعها وفق قوانين واليات تنظم عمل هذه المناطق متخذة مسميات كالمناطق الاستثمارية ، المناطق الاقتصادية ، المناطق الحرة ، المدن الصناعية او مدن التصدير ، وفي الاساس يمكن تحديد نمطين رئيسيين للمناطق ذات النظم الاقتصادية الخاصة هما :

1- المناطق الحرة : مواقع محددة يطبق فيها قوانين المناطق الحرة الخاص والتي غالبا ما يتم توقيعتها قرب الحدود وعلى الموانئ او قرب المنافذ الدولية

2- المدن والمناطق الاستثمارية والاقتصادية : مواقع لتجميع الانشطة ذات الانماط المتشابهة او المتقاربة مع توفير بيئة تلبي متطلبات واحتياجات هذه الانشطة (انشاء بيئة استثمارية متجانسة)¹. تهدف عملية تجميع الانشطة لخلق بؤرة تتركز فيها انماط لفعاليات اقتصادية ضمن حيز مكاني مُعلم والذي يشكل بيئة ذات مقومات ملائمة توفر عوامل التكامل بين الانشطة وتدعم وظيفتها .

اذ يتوضح مفهوم الاقتصاد الحر بأنه الاقتصاد المتجرد من نظم القيود التجارية وهو معروف ايضا باقتصاد السوق الحر Free market economy يمتاز هذا السوق باعترافه بالملكية الخاصة وتوفير حرية التبادل الحر وقوانين العرض والطلب كاساس لنظامه الاقتصادي من دون تدخل حكومي وعدم فرض شروط او تحميلات على تلك التبادلات ، ان فكرة الاقتصاد الحر تكمن في الابتعاد عن سيطرة الحكومة والنظام الاقتصادي للدولة في السيطرة على فعاليات او عمليات اقتصادية بالمقابل تمنح الحرية الفردية لادارة هذه العمليات او امتلاك وتداول الموارد وتبادلها والتي تتم بصورة طوعية مع منح الحرية للسوق في ضبط نفسه

¹ جريدة المدى / العدد 1670 / واقع المناطق الاستثمارية في العراق وفاقها المستقبلية / 2009

<https://almaidpaper.net/view.php?cat=11237>

في حين ينحصر دور الدولة في عملية التنظيم وتوفير الحماية لهذه المبادلات (Litvinenko,2016,p121) تتم عمليات التبادل في بيئة ذات ترتيب فضائي لا يتمتع بالمركزية ، فالاقتصاد الحر او الرأسمالي او اقتصاد السوق الحرة مسميات مشتقة من نظام واحد يعتمد منهجية الحرية والملكية الفردية اما الاساس في هذا النظام فيتمثل بقوى العرض والطلب والمنافسة الحرة مع امتلاك النظام لخاصية الملكية الفردية لعناصر ووسائل الانتاج مع اعتراف وحماية القانون لهذه الملكية .

في حين يعتبر مفهوم التجارة الحرة Free trade مركز الجوهر الفكري لاقامة مناطق التجارة الحرة (احد اشكال المناطق الحرة) وتبنيها لسياسة تحرير الصادرات والواردات من قيود ، سعى التوجه الفلسفي للتجارة الحرة الدولية الوصول لاهداف تمكين الانظمة والدول من توسيع كمية السلع والخدمات المستهلكة والتي لايمكن انتاجها او ارتفاع كلفة توفيرها محليا وامتلاكها عبر مبادلتها بالصادرات ضمن عمليات اكثر مرونة (Gloude et al,1993,p1) . تعد نظريات ديفيد ريكاردو المطور لمبدأ الميزة النسبية من اهم النظريات المؤسسة وذات العلاقة والتي تهدف الى ضرورة تمكين الدولة بغض النظر عن كفاءة هيكلها الانتاج من القيام بعمليات تصدير مربحة تكون مقابلا لقيم الواردات التي تستهلكها .

3-2 تعريف المنطقة الحرة

اشار التوضيح الفلسفي لفكرة انشاء مناطق الاقتصاد الحر والتي تشكل المنطقة الحرة احدى صورها ، تبنت العديد من الدول اقامة هذا المفهوم لكن ما اسهم في ازدياد اعدادها وانتشارها بصورة عالمية كانت توجهات دعت للانفتاحية وضرورة الاندماج العالمي والتي اهمها كان تيار العولمة ، فضلا عن تأثير التيارات والتوجهات الفكرية كان هناك عاملا اخر اسهم في سرعة انتشار المفهوم تمثل في سعي الدول لتطبيق سياسة التنويع في مصادر الدخل وتوليد مصادر تمويلية داعمة اضافية مبنية على الية التأسيس وتهيئة بيئة لاستقطاب وتوطين الاستثمارات بالمقابل توظيف هذه الاستثمارات في دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد المحلي لمستوى عالمي, واكب عملية انتشار اقامة المناطق الحرة وبالرغم من ان الجوهر الفكري الموحد الذي انطلقت منه الا انها اتخذت اشكال وصور مختلفة ادى ذلك لتعدد الصيغ التعريفية لها لكن يمكن الاشارة لتعريفها وفقا للجانب الذي حدد مفهومها وكالتالي :

- **التعريف وفق المنظور القانوني** : تعرف المنطقة الحرة بأنها " جزء من اراض الدولة معزولة ومقفلة , اي محاطة بالاسوار , سواء كانت بالميناء او بجواره ولايقيم بها السكان بصفة دائمة وتمنح التسهيلات لعمليات الشحن والتفريغ للبضائع كافة (عدا الممنوعة) ولا تخضع للنظام الكمركي المحلي ". (زكي وعبد الخالق، 1972، ص22)

- **التعريف وفق المنظور السياسي** : شكل من اشكال الاستثمارات الوطنية والاجنبية التي تتم باتفاق الاطراف اذ تعد منطقة امتداد كمركي لخارج الدولة الا انها ومن الناحية السياسية فهي خاضعة للسلطة الوطنية الدولة المقيمة لها (اوسيرير، 1995، ص15) .

- **التعريف وفق المنظور الجغرافي** : "جزء من اراضي بعض الموانئ البحرية او البرية ومعدة لاستقبال بعض انواع السلع المارة بالميناء او المطار او الحدود الدولية بشكل يتلائم مع طبيعة السلعة ونوعها ، ثم اعادة تصديرها مرة اخرى دون الخضوع للنظام الكمركي المعمول به ضمن الوحدة السياسية التي تتبعها ، فضلا عن عدم تطبيق النظام الاقتصادي خاصة الضرائبي المعمول به في الدولة . (الصحف، 1986، ص1)

- **التعريف وفق المنظور الاقتصادي** : "جزء من اراضي الدولة التي يسمح فيها القيام بعمليات تجارية وصناعية وحالية مع دول العالم ومتحررة من قيود الكمارك و الاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كان تسميتها منطقة حرة " . (فريد ، 1976 ، ص 17).

فضلا عن هذه التوجهات في تعريف مفهوم المنطقة الحرة فقد تناولت عدد من المنظمات والمؤسسات الحكومية التوضيح لهذا المفهوم منها منظمة التجارة العالمية ، ومنظمة الاحصاء التابعة للامم المتحدة ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا ESCWA كما اشارت وزارة المالية العراقية التناول في تعريف بالاهداف والغرض وطبيعة النشاط لهذه المناطق ذلك وفق القانون الذي اصدرته بالرقم 3 لسنة 1998 والذي شرع بموجبه انشاء الهيئة العامة لادارة المناطق الحرة²

3-3 انماط المناطق الحرة

ظهرت المناطق الحرة بانواع وانماط مكانية ووظيفية متعددة لكن بغرض اساسي تمثل في التسهيل للوجستيات عمليات التجارة اذ يعد النمط التجاري الاكثر شيوعا وانتشارا بين صيغ المناطق خاصة في البلدان النامية الساعية لايجاد وتوظيف مواقع وهياكل متكاملة تحقق بموجبها اهداف التنمية والتطوير الخاص لجوانب التنمية والقدرة الصناعية والابتكارية للبلاد ، فغالبا ما ارتبط المفهوم المعاصر للمنطقة الحرة باعتمادها وسيلة وسلم لعمليات التنمية (UNCTAD,2019,p14) , فمع بداية ظهور المفهوم والذي يرجعه البعض للحضارة السومرية والاشورية (الطائي ، 2005، ص3) فيما يتفق الاغلب بتحديد بدايات ظهوره وانتشاره الى الحقبة الرومانية وانشاء الامبراطورية الرومانية لهذه المناطق في الموانئ والجزر على خطوط ومسارات حركة التجارة انذاك (UNITED NATIONS,2005,P05) فقد ظهرت انواع

² <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/FreeZonesInIraq.aspx> - وزارة المالية العراقية - الهيئة العامة للمناطق الحرة

وانماط متعددة من نماذج هذه المناطق. بذلك ومنذ بدايتها فقد تطورت الصيغ والمسميات في استخدام مصطلح المفهوم والتي يمكن توضيحها بالجدول رقم (1)

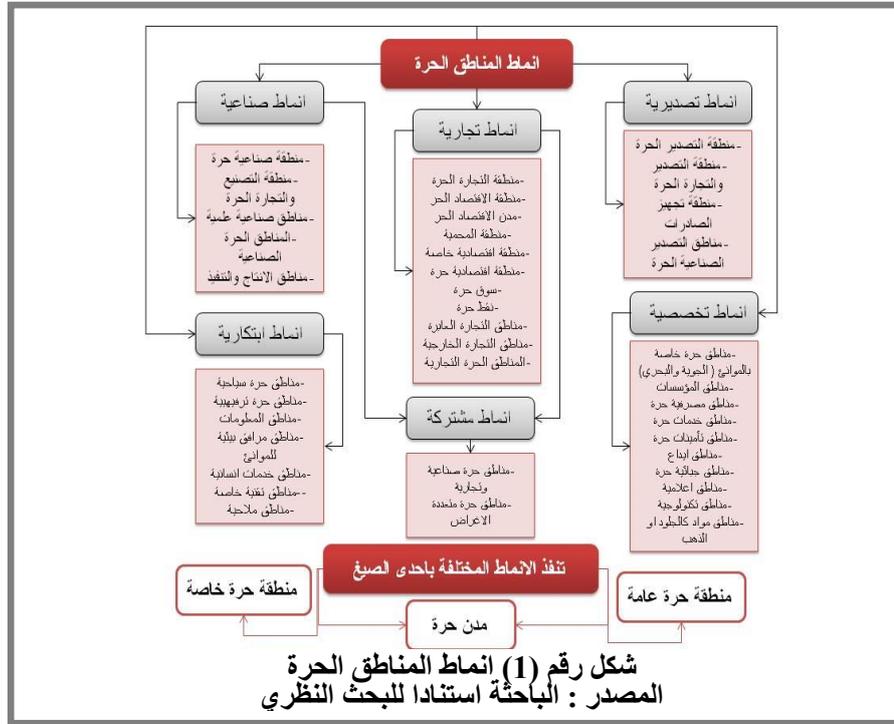
الدولة	تاريخ استخدامه	المصطلح
منظمة العمل الدولية	1982	منطقة لتجارة الحرة
امريكا . وبنيد منذ 1985	1934	منطقة لتجارة الخارجية
UNIDO . ايرندا وبنيد عام 1985	1970	المنطقة الحرة للصناعية
المكسيك	1970	منطقة الباب المقنن
كوريا الجنوبية	1970	منطقة معالجة الصادرات غير خاضعة للضريبة
UNIDO . الامارات عام 1983	1973	المنطقة الحرة
UNIDO عام 1983	1976	منطقة الحرة لمعالجة الصادرات
معيد STAMBERG	1977	منطقة الانتاج الحرة
الظنين . جامعة حارفرود . المنظمة العالمية للمناطق الحرة . UNIDO عام 1979 . ماليزيا والباكستان عام 1980 . ستغافورة وUNCTAD عام 1982 ومنظمة العمل الدولية عام 1983	1977	المنطقة الاقتصادية الخاصة
الصين	1979	منطقة حرة غير خاضعة للضريبة
سيرلانكا	1981	منطقة ترويج الاستثمار
معيد تمويل للتنمية في المغرب العربي . ترجع بداية استخدامه الى عام 1980	1993	المنطقة الاقتصادية الحرة
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	1984	منطقة معالجة الصادرات
كوريا الجنوبية	1983	منطقة لتصدير الحرة
استعمل من قبل عدد الدارسين منهم P.RUAN	1985	منطقة معالجة الصادرات الصناعية

المصدر الباحثة بالاستناد
محمد علي عوض الحرازي : الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات , منشورات الحلبي
القانونية , 2007, ص 29

ان التطور والتنوع لم يشمل في مسميات وصيغ التي ظهرت بها انما شمل ذلك التنوع في مواقع اقامتها ، مساحاتها ، طبيعة الانشطة التي تبنتها (اوسرير، 2003، ص41) فضلا عن التغيير في صيغها القانونية والتأسيسية واعتمادها كصيغة دولية مشتركة بين عدد من الدول في اقامتها ، تجدر الاشارة الى استمرارية حدوث التطور والتحول في المفهوم التقليدي لهذه المناطق الى مفاهيم محدثة وفقا على الهدف الذي يبني عليه المفهوم اذ تم ان المفهوم القديم للمنطقة قد تم بناءه وفقا لهدف المنطقة الحرة لزيادة الصادرات وكطريقة للترويج مع احتكار القطاع العام لتشغيلها في حين تطور المفهوم ليتعدى الهدف التقليدي الى هدف يتضمن جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة FDI بمستويات معينة وتكوين بيئة جاذبة لها بغرض توظيف هذه الاستثمارات في تنمية البنية المكانية المحلية (العبودي، 2012، ص7). في محور اخر اثرت التوجهات المعاصرة والوقت بانعكاساتها على مفهوم المنطقة الحرة فأضافت اليها صورة اخرى تمثلت في تبلورها كصيغ لمواقع تنظيمية كمراكز ونوى حضرية سواء كانت تابعة او مستقلة يتم من خلالها توظيف لمعايير معاصرة كالتكنولوجيا ، الاستدامة ، التكامل الوظيفي ضمن نظم حضرية تعتمد خلق بيئة مبنية وفق سياسة التكتل الاقتصادي يتم من خلالها استحداث مراكز بالقرب من المدن الصغيرة وعلى بعد من المدن الكبرى مما يقلل الضغط الحضري عليها (Devadas et al, 2011, P.55) فمدن او او مناطق الجيوب

الحضرية ذات الارتباطات العالمية هي الصيغة المتجددة للمناطق الحرة (Kleibert,2017,p4) . يمكن ملاحظة الأهمية المعاصرة التي يحققها مفهوم المنطقة الحرة من تزايد الاهتمام وسعي الدول خاصة النامية منها لتبني إقامة صيغ مختلفة منها تسعى عبر كل منها لتحقيق حزمة من الأهداف و الاستراتيجيات الخاصة او في اعتمادها كوسيلة تخطيطية لمعالجة مشكلة ما او في تنفيذ سياسات تسعى اليها الدولة المضيفة ساعد بذلك المرونة التي يتمتع بها المفهوم وامكانية الاضافة والتطوير من خلاله .(Mubarak,jassim,2022,p.430)

ويمكن الإشارة لتوضيح اهم الاشكال التي ظهرت بها المناطق الحرة من خلال الشكل رقم (1)



3-4 التوجهات المؤثرة على مفهوم المنطقة الحرة

من اجل توضيح تأثير ونوعية التوجهات ذات الصلة باقامة النمط المنتخب من المناطق والمدن الاقتصادية الخاصة الحرة لابد من الإشارة اولا الى الوظائف التي تؤديها هذه المناطق والتي يمكن توزيعها الى :

- 1- وظائف اقتصادية : رفع وارد الدولة من العملات الاجنبية (صلاح الدين ،2000،ص90) ، دعم الاقتصاد المحلي ودمجه بالاقتصاد العالمي ، تنويع الواردات ، زيادة التكوين المالي وتقليل الفجوة بين الادخار والاستثمار ، بناء ترابطات امامية وخلفية مكانية ، رفع مستوى الدخل وتنظيم توزيعه ، الاستحداث والتطوير لقطاعات الانشطة الاقتصادية

2- وظائف استثمارية: الجذب لرؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية فضلا عن تحفيز الاستثمار المحلي واستقطابه وتوظيف هذه الاستثمارات في عمليات ضمن مستويات مختلفة (بلقاسم واخرون ،2019،ص89-90).

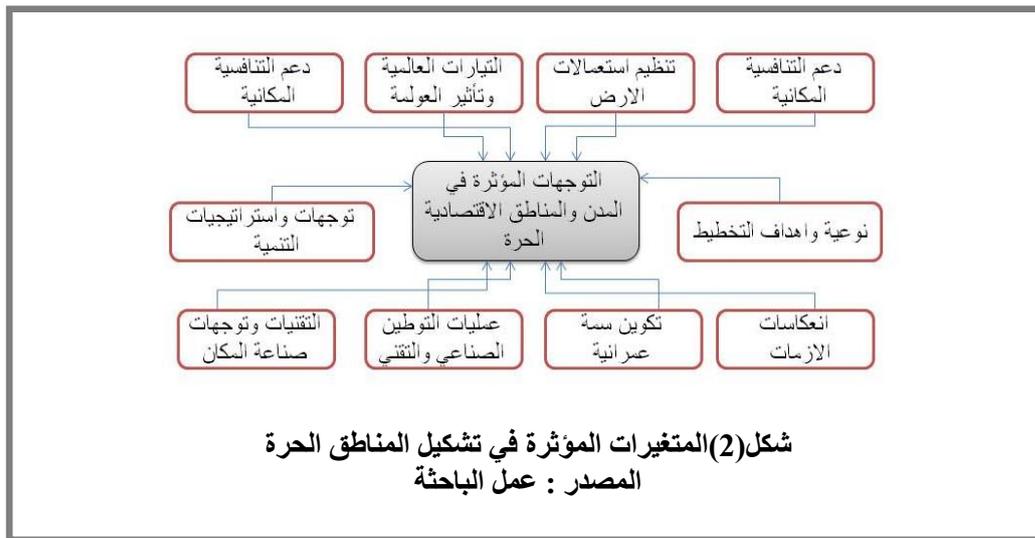
3- وظائف تنموية: دور الاستثمارات في دعم عمليات التنمية ودفع عجلة النمو وتحسين المستوى المعاشي ، التوظيف وتطوير مهارة اليد العاملة (UNCTAD,2019,P.129) ورفع مستوى الصادرات ، تطوير الانشطة الصناعية ، فضلا عن دعم اكتساب المهارات وتوطين التقنيات ، انشاء مناطق تكاملية داعمة للارتباطات التنموية .

4- وظائف دولية: تعزيز امكانية تحقيق التوجهات الدولية كأهداف التنمية العالمية المستدامة ، وسيلة في تعزيز الروابط الدولية ، وسيلة لتحقيق اهداف مستقبلية³ (Guruswamy ,2018)

5- وظائف تخطيطية: التخفيف من مشاكل المدن الكبيرة ، تنمية المناطق النائية وتقليل التفاوتات الاقليمية بين المناطق ، التطوير وتعزيز الوظيفة المكانية ، تكوين بؤر وجيوب حضرية جديدة .

اشار الاستعراض للادوار التي تؤديها انماط المنطقة الحرة الى تعدد المجالات التي ترتبط بها وتؤثر على نوعية ومستوى الوظيفة التي تؤديها ، تعد المجالات توجهات لعتبات توجب التعامل معها وتضمينها كمتغيرات ذات علاقة مباشرة بوظائف الانماط للمدن الاقتصادية الخاصة ومناطق الاقتصاد الحرة ، اذ فرضت النظم المعاصرة ونمط الحياة اليوم ضرورة التعامل مع هذه المتغيرات والاستجابة لمتطلباتها وفي مجال تشكيل مناطق اقتصادية معاصرة فإن اهم المتغيرات التي يجب الاخذ بها تتضمن مايتوضح في الشكل

رقم (2)



³ <https://www.fdiintelligence.com/article/73022>

عليه فإن إقامة هذه المناطق وفق أي شكل او نمط وموقع منتخب فإنه يتطلب بالاساس الاخذ بمجمل هذه المتغيرات ودرجات تأثيرها لخلق بنية ذات خصوصية وهيكلية عمرانية خاصة تلبي من خلالها متطلبات واهداف وظيفية متعددة ، ان الاخذ بتأثير هذه المتغيرات يعزز من الكفاءة المكانية والوظيفية للمناطق الاقتصادية كما انه يدعم من تعزيز استدامتها ودرجة تنافسيتها .

4- مفهوم ومكونات عمليات التشكيل

4-1 تعريف مفهوم التشكيل

ارتبط اقامة المستقرات والبنية المكانية البشرية الاولى بعوامل البيئة المحيطة الطبيعية التي تعد عوامل تشكيلية اجبارية في شكل ونمط المستقرات ، مع تطور الحياة وازياد التعقيد الوظيفي وتأثير الثورة التقنية والتطور العلمي فضلا عن تأثيرات النمط الحياتي والعقدي فإن تشكيل الهياكل المكانية والمستقرات اصبحت خاضعة لمجمل هذه العوامل واصبحت المستقرات ذات اشكال ونظم هندسية مبنية وفق اسس عقلانية منتخبة (ابو سعدة، 1994، ص11). تأثير التطور شمل ايضا الية تحديد مواقع المستقرات ، المدن وهياكل البنى المكانية المختلفة خاصة بعد التغير بفعل نتائج الثورة الصناعية والتطور في مجال مواد البناء اثر ذلك بدوره لتطور توجهات عمليات التخطيط نشأت بموجبه مدن ذات انماط معيشية متنوعة تتلائم مع التنوع الحياتي ، ان قيام المدن يمثل ضرورة لتأدية خدمة ووظيفة محددة يمكن ان تكون بدايتها وظائف دينية او ادارية وعسكرية اتسعت اليوم لتضم وظائف واسعة جدا (الدليمي، 2015، ص14 و18). تعددت بذلك انواع المستقرات والمدن وخضعت لتصنيفات كثيرة استنادا لاساس التصنيف والذي يمكن ان يكون تاريخي او وظيفي او مكاني او بنيوي تخطيطي ، يعد التصنيف الوظيفي الاكثر سعة وصعوبة نظرا لصعوبة تحديد الصفة الوظيفية الخاصة لكل مدينة ومنطقة ، تجدر الاشارة الى ان اول تصنيف وظيفي للمدن هو ما اشار اليه Chauncy D. Harris والذي نشره عام 1934 ليضم :

- 1- مدن متعددة الوظائف
- 2- مدن التعدين
- 3- مدن تجارة الجملة
- 4- مدن الجامعات والمراكز التعليمية
- 5- مراكز النقل
- 6- المدن الصناعية
- 7- مدن تجارة التجزئة
- 8- مدن المنتجات والتقاعد
- 9- مدن اخرى

(Harris, 1943, p.88) مع تعقد الحياة وتداخل المتغيرات وتنوع المتطلبات ظهرت تصنيفات جديدة للمدن منها المدن الذكية ، ومدن الطاقة ، ومدن الترفيه ، المدن الاعلامية ، المدن الاقتصادية ومدن التجارة الحرة فضلا عن المدن الصحية والمدن البيئية والمستدامة وغيرها. يتم التشكيل العمراني لنمط المدن الوظيفية وغير السكنية الخاصة منها الى تشكيل عمراني وبنيوي يكون فيه تأثير الصفة الوظيفية هو الاساس تكون فيه العوامل المعرفه بالعوامل المتغيره هي المهيمنة على عملية التشكيل والمتمثلة بنوعية النشاط ، المؤثرات

التقنية والتكنولوجية فضلا عن تأثير عملية القرار السياسي في تشكيل الفراغات العمرانية للمدن التخصصية . فالمنطقة الحرة و مدن الاقتصاد الحر تعد نمطا لمدينة ذات تخصص وظيفي محدد اذ تعرف المدن المتخصصة بأنها "مدن ذات وظيفة معينة متخصصة جدا مثل المدن الاستخراجية او المدن السياسية ، الدينية او التعليمية" (عبد المقصود،2018،ص136)

يسهم التشكيل وفق المحددات بالاضافة الى الامتيازات الجغرافية والمكانية ومستوى الترابطات وشبكات البنى التحتية في منح البنية المبنية الهوية والسمة العمرانية الخاصة بالمكان. يقصد بالتشكيل من حيث الصيغة اللغوية العملية والفعل الذي يكسب الشكل بأخذه لصيغة وشكل معين وهو يشير الى السلوك الذي تتخذه مجموعة المركبات للتشكل بموجبه⁴ . ترتبط عملية التشكيل بوجود شبكات تخطيطية ، فالشبكات التخطيطية الحضرية تعد احدى سبل عملية تشكيل المدن ووسيلة تنظيمية لعملية تشكيل وتصميم المدينة (Busquets et al,2019,p.32), لذلك يعرف التشكيل بانه اسلوبا نظاميا يهدف لعلاقات ذات صيغة تكاملية بين انظمة وشبكات متعددة بغرض تكوين بنية ومواقع تمتاز بالفاعلية والكفاءة بالاعتماد على تنظيم العلاقات بين مكونات مختلفة وفق اسس مدروسة.

4-2 مكونات عملية التشكيل

من اجل بناء علاقات موزونة تنسم بالكفاءة والجودة الوظيفية عند تطبيقها في البعد المكاني لابد من ادراك العناصر والمركبات الداخلة في تشكيل هذه العلاقات ، فعملية التشكيل تعد عملية تتم وفق عدة مستويات يتكون كل مستوى من مجموعة عناصر مترابط وفق صيغة ذات تأثير معين ، تشترك المستويات المختلفة بصورة تكاملية في اظهار طبيعة عملية التشكيل في منظور ثلاثي الابعاد فيما تحدد المستويات طبيعة ايضا التنظيم والعلاقة بين شبكات كل مستوى وعناصره مشيرة الى الابعاد النموذجية لنمط التوزيع والتنظيم الفراغي مما يدعم تنسيق وكفاءة التخطيط والتصميم العمراني للمنطقة الحضرية (Hasan,Abaas,2021,p.7). يشار الى ان عملية التشكيل تضم انواعا مختلفة يضم كل نوع بموجبه عددا من العناصر المترابطة في مستويات ومن اجل ادراك عناصر التشكيل نتطرق الى اهم ما اشارت اليه الاديبيات من انواع والتي نذكر منها :

1- التشكيل العمراني : "عملية التنظيم الفراغي لعناصر الهيكل العمراني (مواضع الانشطة - معابر الحركة والاتصال) والتشكيل البصري" (ابو سعدة،1997،ص3) يتحدد نوع التشكيل العمراني من خلال شبكة الشوارع وتوزيع الكتل البنائية مع علاقة هذه الكتل بالفراغات المحيطة والمتواجدة ضمنها (عبد

⁴ Merriam Webster dictionary , <https://www.merriam-webster.com>

الهادي، 2018، ص35) تشمل الفراغات تقاطع ومسالك الاتصال والحركة وتجدر الإشارة الى تأثير عوامل اقتصادية واجتماعية وطبيعية على نمط ونوعية التشكيل العمراني ونمط علاقاته (Sharma, 2014, p10)

2- التشكيل البنى التحتية : البنية التحتية هي النظم والخدمات الاساسية المهمة في عملية تنظيم وتشغل منظومة المدينة بسلاسة واستمرارية (Oxford learners Dictionaries)⁵ لذا تعرف العملية بالتشكيل الاساسي . يرتبط تكوين المدينة وتشكيل بنيتها التحتية بعلاقة ترابطية ، اذا تكون البنية والخدمات الاساسية بمثابة الهيكل العظمي المحدد لاتجاه نمو المستقبل للمدن وهي تعد ايضا محورا لتوليد الفضاءات الخارجية اذ ان تكامل البنية التحتية مع تنظيم الاراضي بالاضافة الى اندماج مكونات العمارة والنقل والفضاءات الخارجية في تحفيز اشكال تفاعل جديدة والتأثير المباشر على مستوى جودة الحياة في البيئة الحضرية (علوان واخرون، 2017، ص1990-1991)

3- التشكيل الفضائي : يعبر التشكيل الفضائي عن الخصوصية التنظيمية للكتل وفضائها المحيط واسلوب الربط والحركة فيما بينها بتأثير القوى المؤثرة على نمط تلك العلاقة . فالتشكيل الفضائي هو اشتراك لعلاقة الكتل وفضاءاتها في انتاج هيئات تكوينية للفضاء تعكس بموجبها اهداف وغايات ورغبات فردية وجماعية في تشكيل الفضاء فضلا عن دورها في تحقيق التوافق بين مكونات الفضاء المادية والاجتماعية (Rapport, 1977, p.10) يمكن الإشارة الى لكون عملية تركيب الفضائي على انها " مجموعة من الادوات التحليلية والمقاييس التي تستخدم لاختبار الفرضيات الخاصة بالوظائف الحضرية وتأثيرات التصميم الحضري" (سليم وباسل، 2016، ص43).

4- التشكيل المعماري: تعد العمارة حيز انتقاعي رابط بين متطلبات الانسان الوظيفية للهيكل وبين محاكاة جوانب الفن والحس الجمالي يشير التشكيل المعماري الى علاقة تنظيم من العناصر الشكلية للبناء في اطار علاقات من النظم الحاكمة لها سعيا لتحقيق توازن بين اهداف جمالية ووظيفية واقتصادية وامنية (دبور، 2021، ص882) فعملية التشكيل المعماري تمثل " الهيئة الحسية الخارجية للمواد والمؤلفة من نظام من الخصائص للعناصر التشكيلية والعلاقات الحسية بينها سواء في المستوى الافقي او في التشكيل الحجمي او الفراغي" (عبد الهادي واخرون، 2012، ص3)

5- التشكيل البصري:- "المظهر الناتج عن الاستعمالات والانماط العمرانية والمعمارية" (علي، 2019، ص18) بالتالي انتاج الشعور بالفضاء سواء كان رضا او عدم الراحة للمستخدم والمشاهد . تعد ظروفات Lynch الاساس التحليلي لعملية التشكيل البصري وتكوين الصورة البصرية التي عرفها بأنها صورة ناتجة من تراكب عناصر تكوين الصورة الذهنية ، بذلك تتفاعل عملية التشكيل البصري - العمراني-

⁵Oxford learners Dictionaries , <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com>

المعماري لخلق المشهد البصري وصورة ذهنية مكانية خاصة (عامر وجابر، 2018، ص9) تجدر الإشارة الى ان عملية ادراك عملية التشكيل البصري ترتبط بكيفية رؤية الانسان للفضاء او المكان وبناءه لصورة ذهنية وفق عملية متأثرة بعدد من المؤثرات النفسية والسلوكية للفرد (خضير، 2012، ص48)

6- التشكيل الحركي:- نوع عملية التشكيل الذي يتعامل مع عناصر الحركة وتركيبها ضمن الحيز ، يعرف المستوى الحركي بأنه المحدد لمسارات الحركة والممرات سواء كانت رئيسية او ثانوية ، تمثل المسارات العنصر الرابط بين اجزاء المدينة وعناصرها تنظيمها وفق عملية وطبيعة تشكيل المدينة (الطائي، 2021، ص74) يعد الطريق الوعاء الفيزيائي المؤدي لفعاليات الوظائف في المدينة ، يرتبط نمط هذا التشكيل بعوامل مرتبطة بالمصلحة العامة ونمط توزيع استعمالات الارض فضلا عن عوامل اجتماعية ، اقتصادية ، جغرافية، تخطيطية مع تأثير عملية القرار في تشكيلها (الطالب وفخر الدين، 2012، ص21، 22) يرجع للمستوى التشكيل الحركي اهميته في تنظيم الفراغ اذ تمثل الشبكة الحركية دالة للتنظيم تعتمد اهمية وفاعلية الانشطة عليها (ابوسعدة، 1997، ص7)

7- التشكيل التقني التكنولوجي : هو نتاج تأثير وتداخل النظم و التقنيات التكنولوجية على نمط الحياة وانعكاسه على الجوانب التخطيطية والتنظيمية ، اذ اسهمت هذه التقنيات بتغيير صيغ الاحتمالات وتركيب العلاقات للحياة الحضرية فيما شكلت هذه التقنيات جزءا من نمط حياة السكان والمنطقة الحضرية بالتالي التأثير على تشكيل المدينة العام (Kim et al, 2009, p.63-64) ارتبط مفهوم المدينة المعاصرة على التفاعل بين مكونات المدينة ونظم التقنيات ويمثل التطور التقني بالمقابل احد ابعاد المستخدمة لوصف المدن التقنية المعاصرة (الجار الله والغامدي، 2016، ص176). تجدر الإشارة الى تداخل عملية التشكيل التقنية وتأثيرها على انواع التشكيل الاخرى بالتالي تطويرها وتحسين كفاءتها من خلال الاعتماد على البرامج والمعالجة الرقمية للبيانات والمعلومات وتقديمها وفق قواعد رقمية ذات دقة عالية (Hasan, Abaas, 2021, p.5), وبذلك تتميز عمليات التشكيل بتنوع انواعها لارتباطها بعدة مفاهيم متداخلة معها لتكون سلسلة تفاعلية متكاملة مكونة من عدد من الاجزاء المتشابكة ضمن علاقات تضمن عبرها تحقيق مجموعة اهداف ، يمثل مفهوم التنمية احدى اكثر المفاهيم ارتباطا وتداخلا بعملية التشكيل ذلك عبر اعتماد اليات مفهوم التنمية على الخصائص المكانية المختلفة في النوع والمستوى تبعا لاختلاف عناصرها المكونة (ابراهيم، 2012، ص705) فجوهر مفهوم التنمية يتمثل بالأساس في ايجاد اساليب ملائمة مع الخصائص والامكانيات التي تتمتع بها الاحيزة المكانية (ابراهيم، 2012، ص708) بالتالي فأن محاور عملية التشكيل والسمات التمييزية للحيز تحدد اسلوب وسياسة التنمية المتبعة.

من خلال استعراض انواع عملية التشكيل وتوضيح علاقة كل نوع بالمكونات التي يتعامل معها ومن اجل استخلاص المؤشرات التشكيلية ذات العلاقة بمحور المناطق الحرة تم التطرق الى عدد من التجارب العالمية وتحليلها بالتالي بناء الصيغة النهائية بمؤشرات التشكيل مدن ومناطق الاقتصاد الحرة وفق التوجهات المعاصرة .

5- التجارب العالمية

في هذا المحور تم انتخاب ثلاث تجارب لمناطق حرة عالمية وعربية تمثل نماذجاً لانماط متقاربة وضمن مناطق اقليمية متجاورة والتي هي :

5-1 تجربة المنطقة الحرة في مرسين : من اوائل المناطق الحرة التي تم انشاؤها في تركيا للاندماج ضمن منظومة الاقتصاد والتجارة الحرة العالمية⁶ ، تقع المنطقة في مدينة مرسين وبصورة مجاورة لميناء مرسين الدولي احد اكبر الموانئ التركية الواقعة على البحر الابيض المتوسط الشكل رقم (3-أ و 3-ب) . تبلغ مساحة المنطقة الاجمالية 0.836 كم² وهي مخصصة انشطة تجارية عامة فضلا عن اعمال التعبئة واعادة التغليف والتخزين وعدد من الصناعات الخفيفة كما تضم المنطقة انشطة لخدمات لوجستية ذات علاقة بمنطها الوظيفي(WFZO,2017,P.5). تمثل منطقة مرسين انموذجاً لمنطقة حرة عامة اذ خصص القطاع العام مساحة المنطقة بشكل مباشر لانشطة المنطقة الحرة واعتماد نموذج المنطقة الحرة المغلقة واقتصر انشطتها على الوظائف الاقتصادية والخدمية فقط . التركيب التشكيلي للمنطقة مكون من ثلاث اقسام يمثل القسم الاول والثاني مواقعاً لانشطة الاقتصادية والادارية والخدمات اللوجستية فيما يمثل الجزء الثالث رصيف مينائي خاص للمنطقة كجزء من منطقة ميناء مرسين الا انه مخصص انشطة المنطقة الحرة وعمليات النقل فيها شكل رقم (4-أ) يشكل الرصيف ميزة عمرانية ووظيفية للمنطقة مما رفع من درجة تنافسيتها مقارنة بالمناطق الاخرى المجاورة . احدى امتيازات المنطقة هي دورها في تطوير ودعم تكوين الارتباطات وخلق وظائف تكميلية لمنطقة مرسين فضلا عن ارتباط المحور المتكون مع مركز المدينة الحضري الذي يبعد مسافة حوالي 5 كم شكل رقم (4-ب). ونظراً لمحدودية مساحة المنطقة الحرة وضعف امكاناتها التوسعية اثر ذلك في افتقارها لمرونة النمو وازدحام مركبات عمرانية متجددة فضلا عن عدم القدرة في اضافة وتنويع الفعاليات ضمنها ، اقتصر النمط التخطيطي الفضائي على مركبات بنى هيكلية ذات نمط شبه موحد وتوزيع لفضاءات خدمية ومحاور حركية شبكية مع افتقار المنطقة لمركبات عمليات التشكيل التقني وضعف جوانب التشكيل المعماري والبصري.

⁶ تجدر الاشارة الى انه يوجد 21 منطقة حرة في تركيا ، تعد المنطقة الحرة في مرسين الاكثر تميزاً والمستمرة بالعمل منذ انشاءها عام 1985



شكل رقم (3)
موقع وحدود
المنطقة الحرة
وميناء مرسين
المصدر: الباحث
باستناد لـ
Google earth & google
earth

ب-3

أ-3



شكل رقم (4)
اجزاء المنطقة
الحرة وموقعها
ضمن المحور
الوظيفي
المصدر : عمل
الباحث

ب-4

أ-4

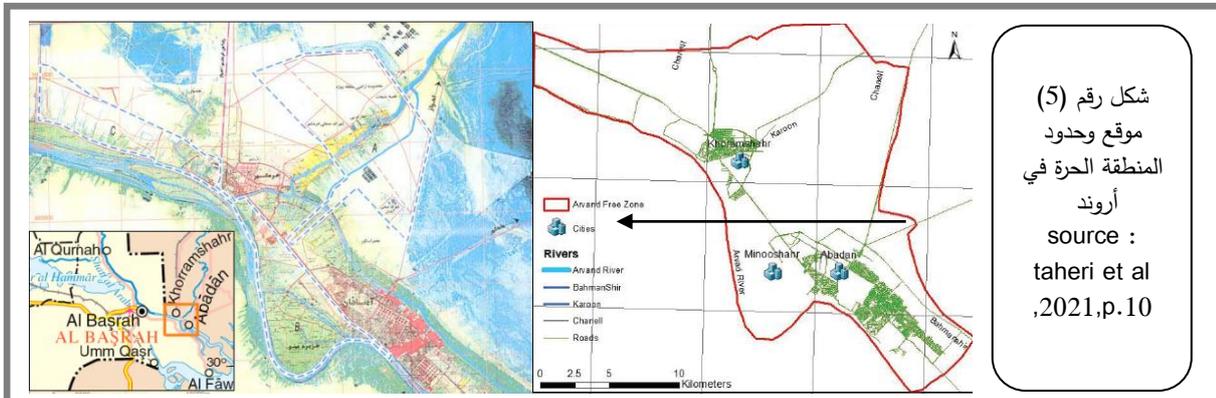
2-5 تجربة المنطقة الحرة في أروند : احدى المناطق الحرة التي اقامتها الجمهورية الاسلامية الايرانية وتقع في محافظة عبادان - خرمشهر في محافظة كوزستان ، تم انشاء المنطقة عام 2004 جنوب غربي محافظة خوزستان بالقرب من الحدود العراقية وعلى رأس الخليج العربي وفي منطقة التقاء نهري اروند روود وكارون بمساحة تبلغ 37400 هكتار الشكل رقم (5). فضلا عن الامتياز الموقعي للمنطقة الحرة وارتباطها بطرق نقل ضمن مستويات برية وبحرية وجوية ، فإن الامتياز الاكبر تمثل من التوجه للاستفادة ورفع القدرة الاقتصادية للمحافظة من خلال اقامة نمط منطقة حرة يعتمد تتجميع امتيازات مكانية ووظيفية في نمط منطقة حرة اذ تتكون المنطقة من اندماج ثلاث محاور وظيفية مميزة صناعية ، سياحية وادارية لوجستية والذي يتوضح بالشكل رقم (6-أ) . تعد منطقة أروند احدى اكبر المناطق الحرة في الجمهورية اكسبها الحجم الموقعي وسمة المكان الجغرافي (التميز بانواع ومستويات حركية اتصالية مختلفة) امتيازاً وظيفياً فضلاً عن تنوع الانشطة الاقتصادية وتفاعلها بشكل تكاملي من أنشطة صناعية وتوفر موارد اولية وزراعية في المنطقة الى الاستقطاب السياحي والتجاري واستكمال المركب الوظيفي بقسم النقل و العبور . يؤدي كل قسم وظيفية انتخابية تتبين المنطقة بالشكل (6-ب) تتمثل في :

قسم الانشطة السياحية والتجارية : يقع في جزيرة مينو ضمن مدينة مينو شهر (مدينة ميناوية) تعد المنطقة مركز للنشاط السياحي ذا التأثير المباشر على نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال انعكاس المؤثر

البيئي , تؤدي المنطقة دورا في تدعيم التفاهم الثقافي بين البلدان واستقطاب الاستثمارات المتنوعة للمنطقة مما يسهم في النمو ورفع القيمة المضافة لباقي الأنشطة الاقتصادية (Taheri et al,2021,p.12) ، تتكامل الفعاليات السياحية مع أنشطة خدمية وتجارية ذات صلة تفعيلية لتكون المنطقة مركزا للجذب الساحي الداخلي والخارجي(Rahmati et al ,2022,p.102)

القسم الصناعي : يتكون من المنطقة الصناعية لمدينتي خرمشهر وعبادان واعتمد التوجه التخطيطي لهدف التجميع المكاني لعددا من الصناعات ذات الوظائف المتشابهة و التكميلية والمنسجمة مع المكون البيئي وطبيعة موارد المنطقة (Galalizadeh et al, 2016, p.186)

قسم الادارة اللوجستية وخدمات النقل : تضم المنطقة الفعاليات الخدمية وانشطة النقل والتوزيع التي استثمرتها ادارة المنطقة بغرض نقل المواد والمنتجات وربطها بمناطق اسيا والقوقاز ,وان آلية التشكيل الوظيفية المبنية وفق عوامل الامتياز الموقعي هي الاساس التشغيلي للمنطقة مستفيدة من بناء مستوى اساسي شمل تنوعا في انماط الحركة وتوظيفها لخلق محور اتصال عالمي واقليمي في حين اسهم التركيب الفضائي على التنظيم المنسجم مع المكون البيئي ، ساعدت تركيبة المنطقة الحرة في اقامة تجمع حضري داعم لتطوير بنية مسبقة الاقامة مع تمتع التركيبة بالمرونة الوظيفية ، المكانية ، العمرانية مع امكانية التوسع ودمج فعاليات تطويرية مستحدثة ، فيما يلاحظ تمتع المنطقة بوجود عدة مراكز بؤرية واعتماد وجود تصميم لهيكل عمراني ذو خصوصية جاذبة وسياحية مميزة .



أسهم التداخل بين المستويات التشكيلية تخطيطيا وعمرانيا في إضفاء سمة التميز للمنطقة من الناحية الوظيفية والتكوينية مع منحها إمتيازات تنافسية وفقا لطبيعة الأنشطة وتنوعها بطريقة مغايرة عن الأنشطة للمنطقة الحرة العراقية المجاورة لها والمتمثلة بأنشطة النفط والغاز ، عزز ذلك من التحفيز لمختلف عمليات الأنشطة لمنطقة الخليج وتنوع في استقطاب المناطق لنوع الاستثمارات وتوطينها لتوظيفها في تلبية أهداف مختلفة .

3-5 تجربة المنطقة الحرة في جبل علي :

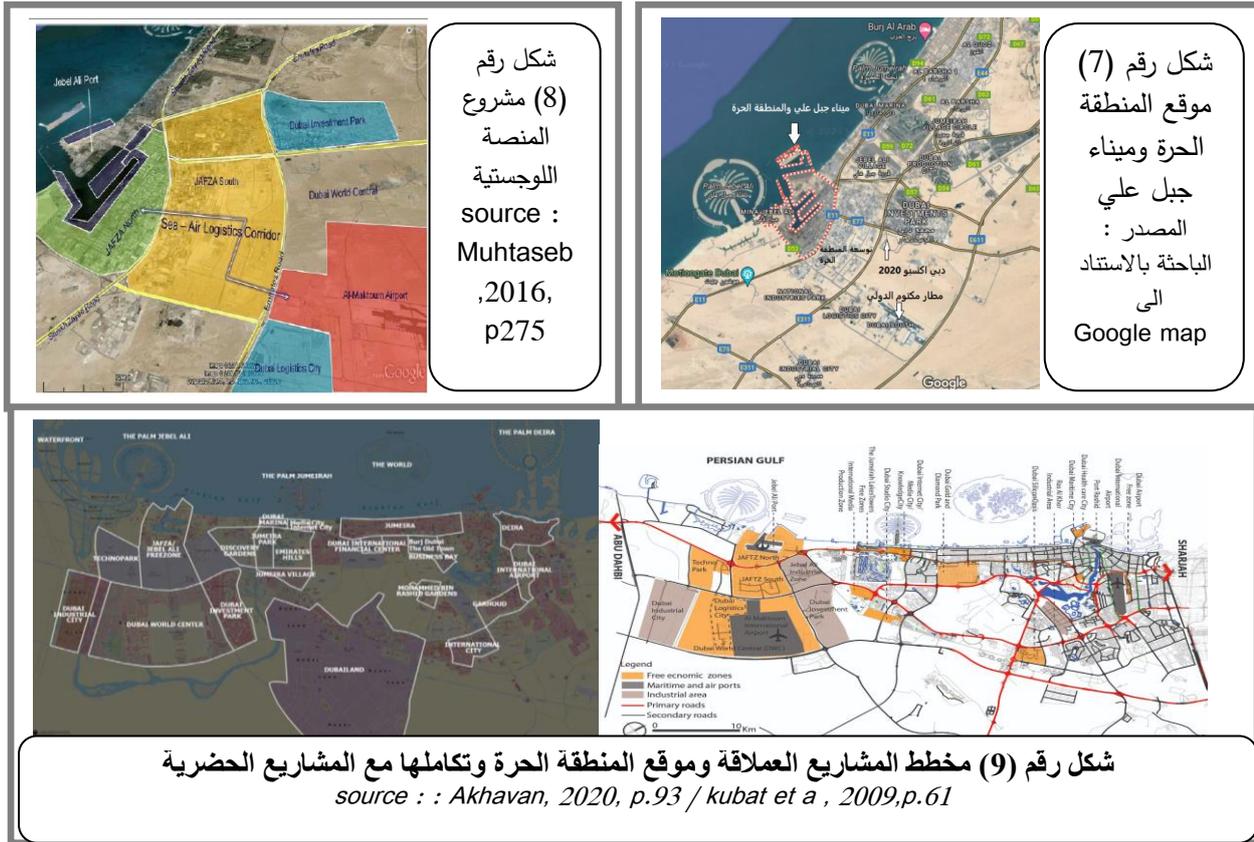
منطقة جبل علي الحرة التي تعد الأولى عالميا ضمن تجارب المناطق الحرة ، هي إحدى المناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة والواقعة على الخليج العربي اذ يوجد في دولة الامارات مايزيد عن 40 منطقة حرة ذات مواقع وانشطة وظيفية متميزة وتعد منطقة جبل علي من اكبر مناطق استقطابا للاستثمارات اذ تسهم بما يقارب 24% من تدفقات الاستثمار لامارة دبي (https://www.moec.gov.ae/en/free-zones) تم انشاء المنطقة عام 1985 والتي تضم منطقة ميناء جبل علي وجزء المنطقة الحرة المجاور له والموضح في شكل رقم (7) تم قامة المنطقة بمساحة اولية تبلغ مايقارب 13 كم² ليخصص النشاط التجاري العنصر الابرز فيها بنسبة 74% منها يله النشاط الصناعي والخدمي (كزار، 2016، ص395) شملت المنطقة توسعات وازدادت على المستوى المساحي والوظيفي لتصل مساحتها لما يزيد عن 50 كم². وبالرغم من اهمية الموقع الجغرافي للمنطقة وقربها من عدة منافذ بحرية وجوية ودور موقع الامارات كحلقة وصل بين نقاط عالمية ووقوعها على اهم ممرات التجارة العالمية ، الا ان الاهمية الاكبر للمنطقة الحرة تمثل في دورها كجزء من مشروع الخط اللوجستي The logistics cluster in Dubai الذي اسسته الحكومة والسعي لتشكيل اكبر منصة ومحور لوجستي بمكون من عدة محاور تشكل المنطقة جبل علي احدى اهم هذه المحاور يهدف المشروع لتطوير بنية المدينة وجزء من استراتيجيتها لتنويع الاقتصاد الشكل رقم (8) (Muhtaseb,2016,p.274)

وسعى من توجهات الحكومة وضمن سياسية الريادة والمعاصرة التي انتهجتها فقد تم اقامة الخط اللوجستي وتدعيمة بموجب عمليات التشكيل التقني والتكنولوجي ليحقق المحور مؤشر كفاءة تشغيلية متقدم واعتبار مدينة دبي الاقل كلفة لعمليات التصدير ب كل من سنغافورة وهونغ كونغ.

اسهم المحور ضمن البعد التخطيطي في تنمية الشاملة للمدينة وتحويلها من النمط الخطي للتوسع من خلال استهداف اقامة مشاريع عملاقة الشكل رقم (9). ولأجل تحقيق اهداف ووظيفية المنطقة فقد تم تشكيلها بانماط تعكس رؤية الحكومة المستقبلية ذلك من خلال ضمان كفاءة مستوى الارتباط والتشكيل الحركي بعد

⁷ الامارات العربية المتحدة - وزارة الاقتصاد <https://www.moec.gov.ae/en/free-zones>

مستويات مع استكمال توفير بنية تحتية بمستوى عالمي مما اكسب صفة اول منطقة حرة تحصل على شهادة الايزو ISO ذلك في عام 1996، فضلا عن ان نمط التخطيط التي انتهج للمنطقة اعتمد سياسة الاستدامة وادارة العنصر التكنولوجي في عمليات ومستويات التشكيل الاخرى ضمن اطار ادارة الموارد والتناغم البيئي (https://www.jafza.ae). فالمنطقة اضافة للمحور اللوجستي فأنها اسهمت في بناء روابط لعلاقات بين عدة مشاريع وخلق امتداد وظيفي وتنمية استحداث اقامة مشاريع عملاقة معاصرة لتكون المنطقة الحرة احدى المشاريع الحضرية التي هي جزء من استراتيجية ترسيخ دبي كمرکز تجاري وخدمي وترفيهي عالمي (Kubat et al ,2009,p.60) اعتمدت بذلك المنطقة على المستوى الاساسي العالمي كوسيلة لجذب استثمارات عالية القيمة فيما حقق التكامل وسمة التقدم العمراني والمعماري للمنطقة الحرة في توظيفها لانشطة نوعية معاصرة لا يخلو التكامل المتميز للمنطقة من وجود روابط ومسارات حركية نوعية بنيت بالاساس وفق استراتيجية عامة تكون المنطقة الحرة جزءا منها .



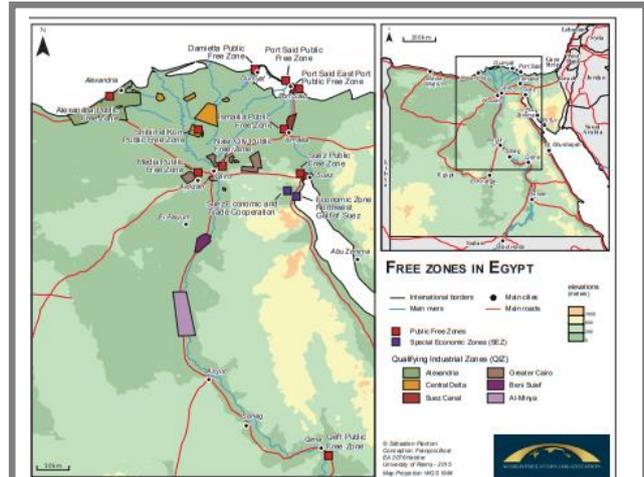
4-5 تجربة المنطقة الحرة بميناء شرق بورسعيد : احدى المناطق الحرة الريادية ضمن التجربة المصرية لاقامة مناطق التجارة الحرة ، اذ يوجد في مصر (10) مناطق حرة عامة موزعة بمناطق متفرقة والمبينة

بالشكل رقم (10) فضلا عن وجود مناطق استثمار ، مناطق صناعية ومناطق اقتصادية خاصة (OECD,2020,P.157)⁸. ونظرا للاهمية المكانية درجة الاتصالية العالية لمنطقة السويس تم اقامة اكثر من منطقة حرة الا ان نموذج المنطقة بميناء شرق بورسعيد يضم امتيازات استراتيجية متعددة. انشأت المنطقة بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء لاقام منطقة حرة بموقع شرق الميناء عام 1995 ليتم تعديله لاحقا عام 2003 لتكون المنطقة مطابقة لحدود الميناء المحوري في شرق بورسعيد الواقع شرق التفريعة لقناة السويس المطلة على ساحل البحر الابيض المتوسط والى الشرق من مدينة بور الفؤاد بمساحة 35400000م² (WFZO,2014,P.06) لتشمل المنطقة الاقتصادية كل من الميناء , المنطقة الصناعية , مناطق الارصفة والحاويات , المنطقة اللوجستية , يذكر ان الموقع يقع بالقرب من منطقة حرة عامة اخرى انشأت بموجب قرار مجلس الوزراء عام 1975 لاقامة منطقة حرة عامة بمساحة 800 الف م² تقع بالجوار من ميناء بور سعيد يفصلها عن القناة شارع بعرض 50م فقط الشكل رقم (11) .



شكل رقم (11) موقع المناطق الحرة العامة في بورسعيد

source : African free zone organization,2018,p



شكل رقم (10) مواقع المناطق الحرة في مصر

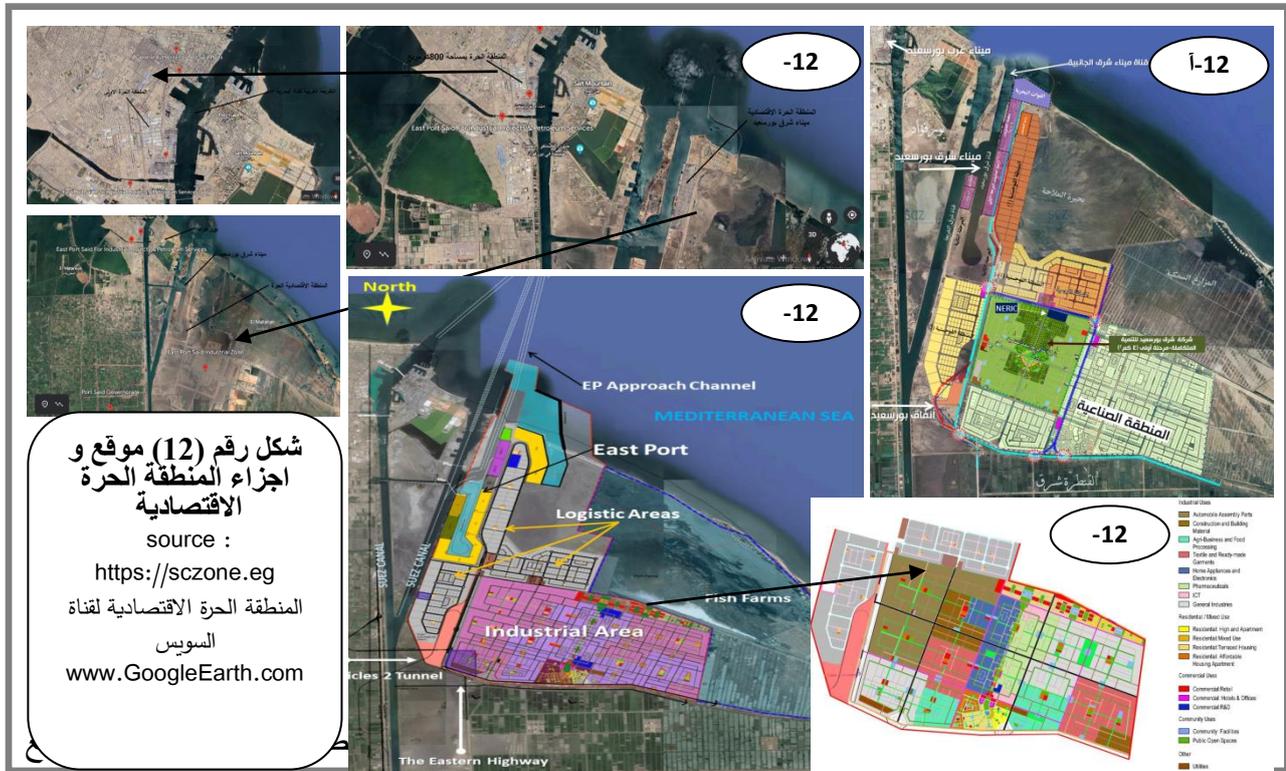
source : WFZO ,2014 ,P3

تتمتع المنطقة الحرة شرق الميناء بعدة امتيازات اهمها الموقعية المتمثل بالاطلالة المباشرة على ساحل البحر الابيض الذي يمثل نقطة ربط بين القارات وعلى اهم محاور النقل والتبادل التجارية العالمية مما ميز المنطقة بكونها مركزا للاعمال والخدمات اللوجستية والتجارة . يتميز ميناء شرق بور سعيد بأهمية لوجستية ومركزي لحركة التجارة العالمية خاصة لمنطقة اوربا والبحر المتوسط لذا فقد تم توجيه لتحويله الى

⁸ <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/8a873381-en/index.html?itemId=/content/component/8a873381-en#>

مشروع قومي تسعى الدولة المصرية من خلاله خدمة عمليات التجارة والترانزيت للبضائع العابرة بين القارات الثلاث ، اذ يحده من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب المنطقة الصناعية فيما يحده شرقا البحيرة الملاحية ومن الغرب التفريعة الشرقية للقناة عليه يضم المشروع كل من الميناء والمنطقة الحرة والصناعية اذ خصصت مساحة 600 الف م² كمنطقة حرة خاصة (<https://middleeastfreezone.com>) الشكل رقم (12-أ)، الامتياز الأهم للمنطقة الحرة في استكمالها ضمن لمنطقة المحورية لمنطقة الميناء ضمن توجهات ومشاريع التنمية منها المنطقة الصناعية المجاورة والتكامل مع مشاريعها ، التطوير والتوسع بالاعمال اللوجستية وسعة الميناء مع انشاء قناة دخول خاصة له من البحر مع تخصيص اقامة محطة ضمن الميناء مخصصة لعملية المناولة والنقل لحاويات المنطقة الحرة تم اقامتها بموجب عقد شراكة B.O.T وفقا لعقد الامتياز مع الحكومة المصرية مع شركة قناة السويس ، اذ يتم تطوير كامل منطقة شرق الميناء لتكون مركزا لعمليات الشحن ومركزا لوجستيا متعدد الوسائط ، فضلا عن تطوير الميناء و توسيع شبكات الطرق مع تنشيط الاستثمارات ضمن المنطقة الصناعية والسكنية بهدف تطوير منطقة شرق الميناء كاملة. اضافة للاتصال المباشر بمنطقة البحر المتوسط فالمنطقة تتمتع ايضا بربطها مع عدة موانئ منها لتكوين منطقة اقتصادية متكاملة لتطوير منطقة السويس مكون من منطقة العين السخنة وميناء العين السخنة ، منطقة شرق بورسعيد والميناء وربطها بموانئ غرب بور سعيد- الادبية - الطور - العريش (<https://www.mts.gov.eg>) بذلك ضمن التشكيل المكاني للمنطقة الاقتصادية الحرة تميزا مضافا للتميز الموقعي متمثلا بأستكمال محاور أنشطة اقتصادية ريادية تفعيلية فضلا عن اقامة مركز تنموي قومي لمنطقة بور سعيد ، اعتمد التشكيل على الربط بين الاجزاء المتعددة للمنطقة بمنظومة طرق متعددة فضلا عن وجود الانفاق وقناطر العبور ، حددت المنطقة مساحة 40 كم² للأنشطة التجارية والصناعات المتوسطة والخفيفة فيما تهدف اعمال توسعه شرق الميناء لتحفيز التنمية الصناعية وخلق فرص تطوير لمشاريع منها تحلية المياه وانتاج الطاقة فضلا عن الاهتمام بعملية الاستثمار العقاري وفرص الاستثمار ضمن مشاريع سكنية في مواقع مختارة مطلة على البحر المتوسط. يلحظ من التشكيل العام لموقع المنطقة الاقتصادية الحرة والخروج عن التقليد لمفهوم المنطقة الحرة ، شمل ذلك الحفاظ على هيكلية وأنشطة الاقتصادية الاستثمارية ضمن عمليات التجارة والصناعة مع سياق متداخل من أنشطة مستحدثة ريادية حددت ضمن المنطقة الصناعية كالأنشطة الالكترونية والدوائية والتقنية... وغيرها تعتمد المنطقة الاقتصادية على تشكيلا لنظام مدن متعددة المراكز فالاجزاء اللوجستية ومواقع الشحن صممت وفق تخطيط شبكي لمساحات متباينة خدمة للطلب الاستثماري بينما ضمن المنطقة الصناعية تنوعا من حيث فعاليات منها السكن و مساحات لفعاليات الصناعة والتجارة الشكل رقم (12-ب). اعتمد التشكيل العام للمنطقة على توقيع فعاليات اللوجستية

في الشريط الموازي للقناة شرق التفريعة والى الداخل المنطقة الصناعية لربطها بروابط وظيفية مع فعاليات خارج حدود المنطقة الاقتصادية ، يهدف مشروع المنطقة الاقتصادية الى استكمال مستوى اساسي خدمي فعال مع مستوى حركي رابط متعدد المستويات بين الاجزاء المتعددة للمشروع من جهة و بينه المشروع و المدينة الكبرى من جهة اخرى فضلا على تكوين تشكيل فضائي مرن متناسب مع نوعية الفعاليات وجاذب لنوعية فعاليات استثمارية اخرى مستحدثة كما يهدف المشروع من خلال استقطابه للاستثمارات العقارية الى رفع مستوى البنية العمرانية والنهوض بمنطقة شرق بورسعيد وفق منظور معاصر. يلاحظ ضمن فعاليات المنطقة الاستقطاب لفعاليات مندمجة مع طبيعية المورد الطبيعي والتوظيف لها ضمن اطار الفعاليات الاقتصادية الاستثمارية مما يعزز من استغلالها بالشكل الامثل والحفاظ على استدامتها.



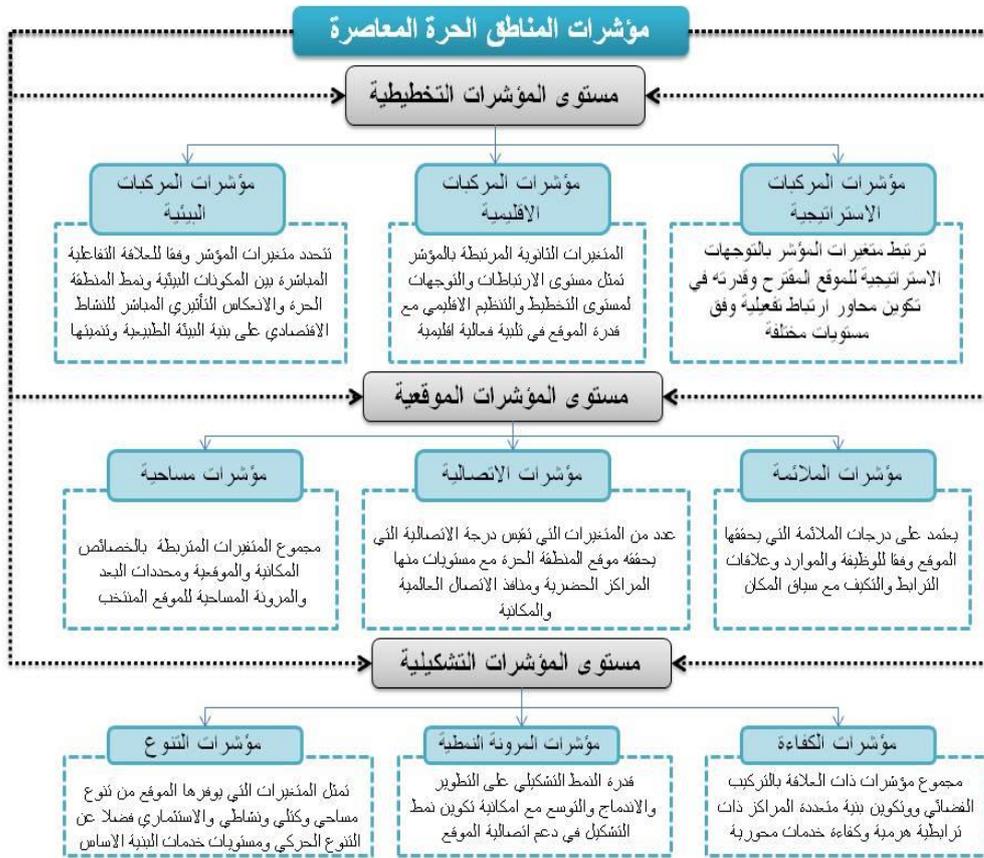
قابليتها للرأي وخضوعها للجدلية الان ان بنائها استنادا لبيانات ارسادية ذات مستويات مصادقية عالية يجعل بالامكان انتاج مؤشرات ذات قوة اعتمادية وغير تخمينية او مشتقة ، فالمؤشرات اداة تحليل واضحة تعبر عن الحالة او مجموع مكونات او نظام ما مع امكانية اعتمادها للتعبير عن حقيقة تفاعل بين مكونات نظام معين وتجدد الاشارة الى اهمية المؤشرات في المجالات التخطيطية بمستوياتها الحضرية والاقليمية واعتماد علوم التخطيط عليها كونها حلقة للتواصل بين المختصين وغيرهم من الساسة واصحاب القرار وفي تشكيلها للغة حوارية مشتركة بين اعضاء الفريق التخطيطي (فليح وآخرون، 2021، ص5)، ونظرا

لخصوصية بنية المنطقة الحرة وهيكلها المكاني ووفق فرضية البحث المقدم عليه تم ملاحظة ثلاث مستويات هرمية من المؤشرات الرئيسية ، ترتبط مجموعة المؤشرات الرئيسية لكل مستوى بعدد من المتغيرات التي تتعامل معها لتضمينها ، حددت المستويات بموجب ماتم تقديمه بما يلي :

1- مستوى المؤشرات التخطيطية : فرضت الوظيفة التخصصية لنمط المنطقة الحرة او مناطق الاقتصاد الخاصة وتميزها بوظيفة فعالية اقتصادية متميزة بها من خلال أطار قانوني ومجال جغرافي محدد بأرتباط اقامتها بضرورة اعتماد عدد من المؤشرات ضمن الفكر التخطيطي والتنظيمي لاقامة الانماط الخاصة لهذه المناطق. بذلك تمثل اعتماد وتحقيق المنطقة المنتخبة لمقاييس هذا المستوى المرتكز الاساس لاقامة مناطق فاعلة وفق الوظيفة التخصصية لها محققة في ذات الوقت الاهداف والاستراتيجيات المحددة منها ، تجدر الاشارة الى تعدد المتغيرات الثانوية لهذا المستوى وامكانية استيعابه لما يستجد ويتم استحداثه من توجهات وطروحات تخطيطية.

2- مستوى المؤشرات الموقعية : تمثل مجموع المؤشرات المرتبطة بالخصوصية المكانية والموقعية ، من الجدير بالذكر الى اعتماد مفهوم المنطقة الحرة على عدد من الخصائص السياسية ، الادارية وارتباطها بخصائص النمط الاقتصادي فضلا عن خصائص المكانية والموقعية والتي تمثل الجانب الاكثر تأثيرا للمنطقة الحرة والمتمثلة بخصائص المساحة الجغرافية وتخصيص استعمالات الارض لنشاط المنطقة الخاص مع عوامل الملائمة الموقعية من حيث الموارد والتنسيق بين استعمالات الارض ونمط المنطقة الحرة المحدد (Almubarak,jassim,2023,p1971-1973). بذلك تضم مؤشرات المستوى المتغيرات الموقعية والمشاركة بين اغلب نماذج وصور انماط نماذج المناطق الاقتصادية الحرة .

3- مستوى المؤشرات التشكيلية : استنادا الى فرضية البحث والتعريف المفاهيمي لعملية التشكيل مع التطرق لعدد من التجارب العالمية تم ملاحظة ارتباط اقامة مفهوم المنطقة الحرة بتطبيقها لعدد من المؤشرات التشكيلية ، تحقق مؤشرات المستوى بمتغيراتها الثانوية تشكيل البنية الهيكلية الخاصة للمنطقة من خلال تفاعل عناصر متعددة بعلاقات مركبة ومتداخلة تهدف الى انشاء سمة مكانية وعمرانية للخصوصية الوظيفية والمكانية للمنطقة الحرة ، في الوقت نفسه تدعم مستويات وانواع التشكيل بمتغيراتها مع تباين نسب توفير المنطقة المنتخبة لانواع التشكيل من تحقيق الميزة التنافسية والتفعلية لنموذج المنطقة الحرة والتي تشكل مطلبا اساسيا خاصة في ظل الانتشار الواسع لاعداد المناطق وتنوع انماطها مما ادى الى تزايد التنافس فيما بينها في استقطاب الاستثمارات والمشاريع اليها. بذلك فالمؤشرات التشكيلية هي مؤشرات تمييزية وتفعيلية لمفهوم ونموذج المنطقة الحرة يمكن ومن خلال التغيير بمتغيراتها الثانوية تشكيل سمة مكانية خاصة معتمدة على بناء علاقات مركبة متعددة.



شكل رقم (13) مؤشرات المناطق الحرة المعاصرة
المصدر: اعداد الباحثة

عليه ومما تقدم فقد توصل البحث لصياغة عدد من المؤشرات التي تمثل توجهات التشكيل المعاصر لفكرة مدن المناطق الحرة ذلك استناداً لدور دور عناصر المركبات المكانية في ايجاد بيئة مستهدفة وفق علاقات مطبقة على البعد المكاني تتسم بالاتزان والكفاءة والجودة بالاعتماد لتحليل لنماذج تجارب عالمية لمناطق حرة متنوعة الوظائف، إذ تتلخص هذه المؤشرات بالشكل رقم (13)، وعليه ومما تقدم فإن كل من المؤشرات الرئيسية تضم عدداً من التفرعات الثانوية ذات العلاقة، يمكن من خلالها تضمين هذه المؤشرات في صياغة علاقات عملية التشكيل لمواقع المناطق الحرة من تكوين بنية أكثر تفاعلية، تنافسية وانسجاماً مع البيئة الطبيعية والاهداف الوظيفية فضلاً عن امكانية تلك البنية من تلبية متطلبات أكثر فيما يتحدد قدرة اعتماد هذه المؤشرات وتمثيلها ضمن البعد المكاني على عوامل طبيعية، اجتماعية، استراتيجية وسياسية. تجدر الإشارة الى ان تطبيق المؤشرات على نموذج منطقة خاصة يعتمد على محورين:

1- الخصوصية المكانية ، النوعية ، الارتباطات الوظيفية والموقعية لانموذج المنطقة الحرة المعتمدة . اذ يقدم كل انموذج امتيازاً خاصة وفقاً للبعد المكاني والهيكل الوظيفي المنفذ للانموذج بموجبه تنشأ علاقات تحدد انواع انماط التشكيل التي تتكون بفعل تلك العلاقات.

2- تتكامل مستويات المؤشرات مع بعضها في تكوين بنية هيكلية اكثر كفاءة ، الا ان الانموذج الخاص بكل منطقة بموجب خصوصيته ممكن ان يتميز مستوى معين من المؤشرات فيه عن الاخرى ، بالتالي يكون المستوى السائد الاساس للمنطقة في عملية تشكيلها. يفرض المستوى السائد الية تشكيل مكاني معين توظف معه المستويات الاخرى وفق درجة توفرها.

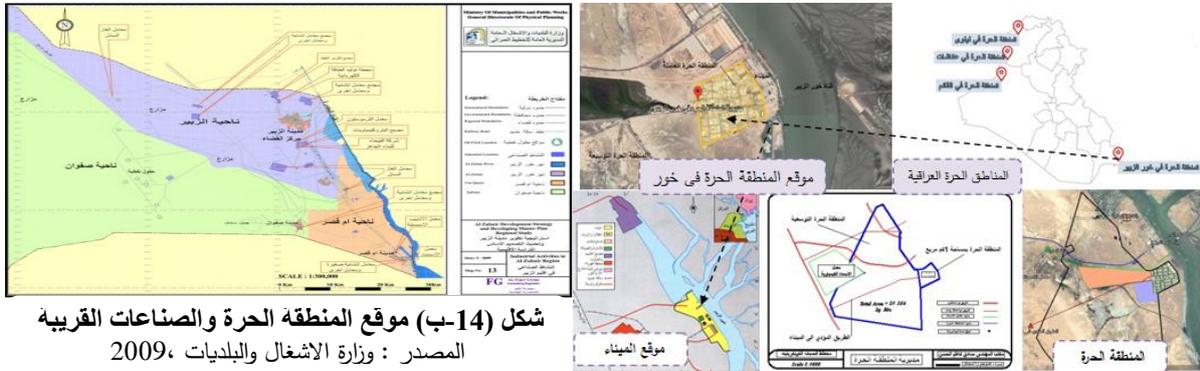
في حين يعتمد الاخذ بهذه المؤشرات على كل من اصحاب القرار والمخططين للمناطق الاقتصادية وفق الرؤية الخاصة والهدف من اقامتها ، قد يعتمد التقييم العام للمناطق الحرة على كفاءتها الاقتصادية وماتوفره من جذب للاستثمارات المختلفة الا ان بناء هيكل مكاني فعال من شأنه الاسهام في تحقيق جذبا اكثر تنوعا لمشاريع افضل دعماً للكفاءة الاقتصادية للمناطق .

6-1 تطبيق المؤشرات وفق التجربة المحلية للمناطق الحرة (التجربة المحلية - المنطقة الحرة في خور الزبير)

تتمحور التجربة المحلية لاقامة المناطق الحرة بأقامة ثلاث مناطق حرة عامة في محافظات البصرة - نينوى والقائم الشكل رقم (14-أ) . وبأنتخاب نموذج المنطقة الحرة في خور الزبير- البصرة كأقدم المناطق واكبرها مساحة كأنموذج محلي نحو اقامة منطقة حرة مقارنة بالنماذج الاقليمية. تقع المنطقة بالجوار من ميناء خور الزبير بمساحة مشغوله (عاملة) 1كم² فضلاً عن وجود مساحة توسعية غير مصممة تبلغ 20كم² مخصصة بالكامل للمنطقة الحرة (الهيئة العامة للمناطق الحرة - نشرة حكومية) تتمتع المنطقة بامتياز موقعي بمجاورتها الميناء وقربها من اغلب الموانئ البحرية العراقية ، للتمتع بالمنطقة بامتياز موقعي واخر وظيفي يتمثل بالتنوع في استقطابها لفعاليات صناعية غلبتها مختصة بمشاريع النفط والغاز والمنسجمة مع المورد الطبيعي للارض في المنطقة مع استعمال تجاري واخر خدمي. تشكل المنطقة الحرة في خور الزبير روابط خلفية مع مشاريع متعددة منها معمل الاسمدة ، معامل الغاز و البتروكيماويات اضافة الى قربها من عدد من مصافي والحقول النفطية الشكل رقم (14-ب) فيما اسهمت شبكة الطرق البرية وشبكة سكك الحديد بربط المناطة الحرة بالاسواق الداخلية من جهة وارتباطها البحري بالاسواق العالمية من جهة اخرى. ترتبط منطقة خور الزبير الحرة بالمركز الحضري لمدينة الزبير- مركز قضاء الزبير بمسافة (29) كم والتي تتميز بالاهمية التاريخية ، الدينية ، الادارية ومركزاً حضرياً لأكبر اقصية المحافظة ذات الجذب والنمو السكاني الشكل رقم (15-أ) , وضمن التشكيل الفضائي للمنطقة الحرة والذي اقتصر على مساحة 1كم² لوحظ

اعتماد النمط الشبكي التقليدي وتقسيم المنطقة الى مساحات متباينة مخصصة للنشاط الصناعي واخرى للنشاط الخدمي والتجاري الشكل رقم (15-ب) فيما اعتمد التشكيل على خلق محورية عالية معززا للاتصال مع الميناء وفق التقسيم الحركي والفضائي فضلا عن التوزيع المركزي للفعاليات الادارية للمنطقة. يعد مشروع منطقة خور الزبير الحرة نموذجا عاما لمنطقة حرة اقتصادية الا انها ذات امتيازات ضمن مستويات متعددة تدعم تحويلها الى مشروع تنموي معاصر الشكل رقم (15-ج).

عليه واستنادا لما تم تقديمه من مؤشرات وبعد مقياستها على نموذج المنطقة المحلية تم تحديد درجات لتحقق المؤشر ضمن المنطقة اذ حددت قيم بدرجة (3) لتحقق المؤشر ، (2) للتحقق النسبي و(1) للتحقق الضعيف وقد اظهرت المنطقة المحلية النتائج المبينة بالجدول رقم (2)

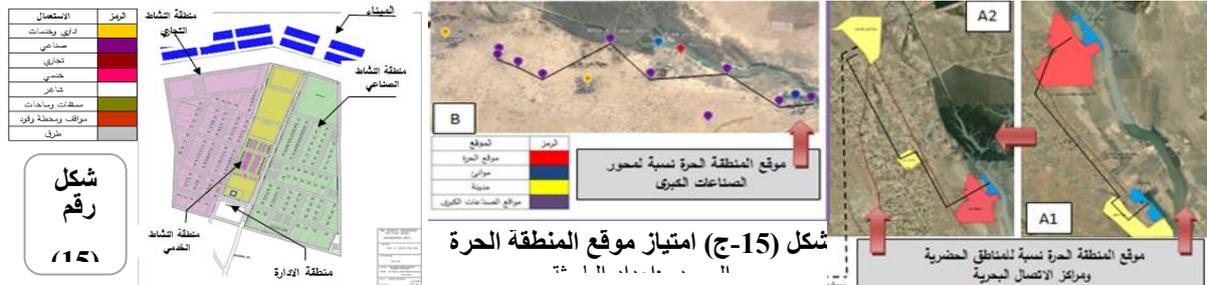


شكل (14-ب) موقع المنطقة الحرة والصناعات القريبة
المصدر : وزارة الأشغال والبلديات، 2009

شكل رقم (14) المنطقة الحرة في خور الزبير - البصرة
اعداد الناحية بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للمنطقة الحرة



شكل (15) موقع المنطقة الحرة ومدينة الزبير





جدول رقم (2)					
مستوى المؤشرات التخطيطية					
مؤشرات المركبات البيئية		مؤشرات المركبات الاقليمية		مؤشرات المركبات الاستراتيجية	
1	مدى تحقق المؤشر	3	مدى تحقق المؤشر	2	مدى تحقق المؤشر
المجموع (6)					
مستوى المؤشرات الموقعية					
المؤشرات المساحية		مؤشرات الاتصالية		مؤشرات الملائمة	
3	مدى تحقق المؤشر	2	مدى تحقق المؤشر	3	مدى تحقق المؤشر
المجموع (8)					
المؤشرات التشكيلية					
مؤشرات تنظيم النمط		مؤشرات التنوع		مؤشرات الكفاءة	
2	مدى تحقق المؤشر	1	مدى تحقق المؤشر	2	مدى تحقق المؤشر
المجموع (5)					
اعداد الباحثة					

يلاحظ ان اعلى نسبة للمنطقة الحرة كان لتحقيقها المؤشرات الموقعية بمجموع (5) اي ما يشكل نسبة 42.1% من قيمة المؤشرات تليها المؤشرات التخطيطية بنسبة 31.6% اما المؤشرات التشكيلية فقد حقق اقل نسبة تبلغ 26.3% . يدرك من ذلك القدرة الموقعية للمنطقة المحلية مع دعم المستويات التخطيطية ، فيما تحتاج الى تطوير المستوى التشكيلي لها والارتقاء بمستوى معاصر لنماذج المناطق الاقليمية الاخرى.

على مستوى المؤشرات التفصيلية حقق مؤشر (المركبات الاقليمية - الملائمة - المساحة) قيم كاملة مما يشير الى امكانية اعتماد هذه المؤشرات كمرتكزات لتطوير وتنمية المستويات الاخرى اذ يدعم ملائمة الموقع للوظيفة بوجود البعد المساحي امكانية اضافة وظائف مستحدثة وتوسعة الاستثمارات مع تضمين توجهات ومتطلبات عصرية. بالمقابل يلاحظ ضعف تحقيق المنطقة لمؤشر المركبات البيئية واقتصارها على الاندماج مع نمط المورد الطبيعي للارض في حين ان التشكيل الفضائي للبنية العمرانية لم يأخذ بالاعتبار الاخذ بأبعاد المركبات البيئية وتوظيفها كما تم ملاحظته في التجارب خاصة تجربة منطقة أروند وشرق بورسعيد كما ان ضعف التنوع المساحي والعمراني واقتصارها على فعاليات النشاط الصناعي والتجاري المحدود وفق محدودية مساحة المنطقة العاملة ادى لضعف مؤشر التنوع. يلحظ ان المنطقة المحلية على مستوى المؤشرات الرئيسية قد حقق نسب جيدة الان ان المؤشرات الثانوية قد اظهرت ضعفا لعدد منها اغلبها نتج بسبب اقتصار أنشطة المنطقة بمساحة اكم² وعدم التوسع ضمن المساحة الكلية بما يوفر استكمال للفعاليات والأنشطة المختلفة واقامة نواة لمدينة ومنطقة اقتصادية مميزة, بمقارنة للمنطقة المحلية بالنماذج الاقليمية ، تحتاج المنطقة لتطوير الواقع والتحول من نمط المنطقة الحرة العامة الى نمط المشروع الاستراتيجي التنموي الجاذبة لاستثمارات ذات قيم عالية مع اهمية دعم مستوى التركيب البيئي والتوجه للخروج من اطر التحديد نحو منح مرونة تنوع من حيث المساحة ، النشاط ، الحركة مع توفر بنية عمرانية متنوعة تخدمها وتدعم كفاءتها يتحقق ذلك وفق رؤية استراتيجية لاصحاب القرار يراعى فيه الخصوصية الوظيفية للمنطقة الحرة وارتباطاتها المكانية وانسجامها مع البيئة المجتمعية والحضرية.

7- الاستنتاجات

من خلال البحث والمحاولات التي تطرق اليها تم التوصل الى مايلي :

- 1- بالرغم من انتشار الصيغ المختلفة لنماذج المناطق الحرة والمدن الاقتصادية الخاصة الا ان مكونات بنيتها الهيكلية المكانية اصبحت تحتاج لبلورتها وتشكيلها وفق انماط وعلاقات متجددة. يتمتع كل انموذج من المناطق بخصوصية وفقا لالية التشكيل الخاصة به والمستوى السائد في تكوين بنيتها المكانية والوظيفية.
- 2- تخضع علاقات التشكيل المستحدثة لتأثير توجهات فكرية اصبح لابد من مراعاتها وتضمينها لمواكبة المتطلبات الوظيفية المعاصرة ، علما ان العلاقات مكونة من مستويات لعناصر متنوعة تتداخل فيما بينها لتكوين التشكيل المكاني الخاص.

- 3- يتمتع كل حيز مكاني مقترح لاقامة نموذج المنطقة الحرة بمكونات طبيعية ونمط علاقات خاصة وهذا ماتم وفق ما طرح من نماذج لمناطق ومواقع مختلفة ، تخضع صياغة العلاقات فيه بمبين العناصر المادية والنظم الفكرية لنمط وخصوصية البيئة المقترحة بمكوناتها وارتباطاتها.
- 4- من اجل تحديث بنية المناطق الاقتصادية تم التوصل الى تأثير نظم عمليات ومستويات التشكيل في تعزيز كفاءة وفاعلية وجودة فضلا عن دورها في بناء هوية المكان الخاصة وهي من المتطلبات الاساسي في دعم تنافسية المناطق الحرة وتدعيم قدرتها في الجذب الاستثماري .
- 5- لبناء علاقات مكانية فاعلة يتطلب ادراك العناصر والمستويات المشتركة في تكوين العلاقات ، كما يتطلب معرفة الترتيب الهرمي لاهمية وتأثير المستويات وفقا للخصوصية الموقعية والنمط الخاص بها وتأثيرها على الكفاءة الوظيفية لنماذج المناطق الاقتصادية .
- 6- ان تضمين عددا من المؤشرات التي تم صياغتها بتأثير التوجهات المؤثرة وعلاقة المفاهيم الاساسية من شأنه استحداث مناطق او مدن حرة متميزة وظيفيا وفي تحقيقها اهدافا نوعية ووسيلة لتطبيق رؤى مستقبلية.
- 7- يدعم كل مؤشر مستوى واهدافا معينة ، تتباين اهمية وامكانية تطبيق المؤشر في البعد المكاني بناءا على عوامل اجتماعية - اقتصادية - سياسية .
- 8- تهدف المؤشرات الى تنظيم امثل وتشكيل اكفا لبنية المناطق الاقتصادية بما ينسجم مع خصوصيتها وبما يعزز من ادوارها ووظائفها مع استدامة وديمومة فاعليتها
- 9- يختلف تأثير الطروحات الفكرية المؤثرة في بناء مؤشرات المناطق الحرة المعاصرة باختلاف السياسات المكانية فضلا عن ان اعتماد المؤشرات الناتجة بموجبها يكون خاضعا لسلطة القرار وقوة تأثير الطروحات
- 10- بالامكان اعتماد تطبيق المؤشرات ومدى ملائمتها على البعد المكاني المقترح وفقا لبيانات ومكونات المكان.
- 11- تتكامل انواع ونظم التشكيل مع رؤى وتوجهات فكرية في تحقيق اهداف متنوعة وغير محددة تلبىها صورة المنطقة الاقتصادية فضلا عن امكانياتها في تطوير الاهداف وازضافة تطلعات مستحدثة .
- 12- تقدم التجربة المحلية لنموذج المنطقة الحرة صيغة لنمط عام موحد الا انه يتمتع بأمتيازات وامكانيات تماثل مناطق حرة اخرى اقليمية ذات ريادة ، اذ يمكن من خلال الاعتماد على امتيازات تشكيلية خاصة للمنطقة المحلية لتطوير وتفعيل شكل معاصر ينافس المناطق الحرة الاخرى مع امكانية التفعيل الامثل لمستويات المؤشرات المتعددة ضمنها.

التوصيات

- 1- ان اقامة المناطق الحرة يعتمد بالاساس على عدد من العوامل العامة المشتركة الا ان الميزة الخاصة والتفعلية لكل منطقة يجب ان تبنى وفق مؤشرات محددة ترتبط برؤى وتوجهات مختلفة .
- 2- نظرا لتزايد اعداد واشكال المناطق الاقتصادية وتقارب مواقعها الجغرافية ادى لزيادة التنافس بين هذه المناطق ، دعى ذلك لضرورة ايجاد عوامل استقطابية متميزة لكل منطقة ، تقدم عمليات التشكيل المترابطة والمبنية وفق علاقات خاصة مكانية وارتباطها باستراتيجيات ضمن مستويات عدة ميزة استقطابية خاصة لكل منطقة .
- 3- بالامكان الاعتماد على المؤشرات المقدمة في صياغة اساليب تفعلية لمناطق قائمة او في استحداث مناطق جديدة فضلا عن امكانية استعمالها كمقاييس لتقييم المناطق الموجودة وتشخيص لنقاط الضعف والقوة فيها ومعالجة مشاكلها.
- 4- اهمية توجيه اصحاب القرار والقائمين في اعداد الخطط على ضرورة دراسة وتحليل المتغيرات والتوجهات المستحدثة والاخذ بانعكاساتها في بناء واعتماد صيغ انشاء المناطق الاقتصادية من اجل تنفيذها بكفاءة ووظيفية عالية .
- 5- تطرح التجارب العالمية نماذج فعالة ممكن اعتماد محاورها من نظم تشكيلها وتطبيقها وفقا للامكانات والموارد وبصيغة ملائمة مع النموذج الخاص مع ضرورة تمتع النموذج بصيغة ونمط متميز .
- 6- الاستفادة من خصائص البعد المكاني في بناء علاقات فريدة تطور من امكانيات البعد وتضيف له امتيازات جديدة .
- 7- اهمية اشتراك اصحاب القرار والسلطة مع المواطنين واصحاب المصلحة في بناء واختيار المؤشرات الخاصة وتحديد مستوى اهميتها من اجل اعتماد ومقبولية الصيغة الناتجة ودعم تفعليتها .
- 8- في تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة محليا يمكن الاستعانة بالتجارب العالمية والاقليمية خاصة تجربة المناطق الحرة في تركيا ، ايران ، الاردن ، والتعزيز من مستويات التشكيل الخاصة بالمناطق المحلية لتحسين من كفاءتها ودعم تنافسيتها مع المناطق الاخرى.
- 9- تتميز المنطقة المحلية المحلية بامتيازات عدة تمكنها من اقامة مناطق منافسة للعالمية الا انها تحتاج الى تفعيل مستويات متعددة من مؤشرات مكانية تحسن من هيكلها التشكيلي وتدعم جذبها لاستثمارات اكبر .
- 10- من خلال ما تم تقديمه فالبحت يدعم توجه مجالات بأهمية مراعاة الجهات تخطيطية والمؤسسات الاقتصادية بالانتباه لما ورد فيه مع اهمية الموزانة بين مستويات المؤشرات في سبيل تفعيل المناطق الحرة المحلية فضلا عن امكانية استفادة البحوث العلمية لمفهوم المنطقة الحرة بأهمية البعد المكاني والتشكيلي في



تعزيز كفاءتها والبحث بأمكانية تطبيقها على نماذج قائمة او مستحدثة. كما يمكن الاستفادة منه لتقديم بحوثا مستقبلية تتضمن اعداد الية تنفيذ لكل مستوى من المؤشرات وفق الابعاد المكانية ، الاجتماعية ، الاقتصادية لكل انموذج.

المصادر :

المصادر الاجنبية :

- 1 Rapport, Amos : aHuman Aspect Of Urban Form Towards a Man—Environment Approach to Urban Form and Design. pergamon press, uk , (1977)
- 2 Akhavan, M. (2020). Port Infrastructure Developments and Port-City Interface Dynamics. Springer
- 3 Glouds, David & Roy j. ruffin, Graeme l. woodbridge: the theory and practice of free trade, Federal Reserve Bank of Dallas, Economic Review — Fourth Quarter 1993
- 4 Devadas, V. and Vaibhav Gupta : Planning for Special Economic Zone: A Regional Perspective , Institute of Town Planners, India Journal 8 - 2, 53 - 58, April - June 2011
- 5 Guruswamy, Dr. Mohan : can free zones advance UNs sustainable development goals?,2018,FDIs intelligence (<https://www.fdiintelligence.com/article/73022>)
- 6 Galalizadeh S, Karimi S, Shirzadi S and Galalizadeh A Analysis of site selection in the industrial zones based on environmental and economic models: a case study of Arvand industrial zone of Iran. Journal of Research in Ecology (2016) 4(2): 184-196
- 7 Harris , C. : "A functional classification of cities in United State" , Geographical Review , Vol. 33, No. 1, Jan., 1943 , Taylor & Francis, Ltd.
- 8 Kleiber0,t Jana M. : Exclusive Development(s): Special Economic Zones and Enclave Urbanism in the Philippines, saga journal , volume 44 issue 3,2017
- 9 Busquets, Joan & Dingliang Yang, Michael Keller : Urban grids : handbook for regular



- city design (First edition.). ORO Editions , San Francisco, Calif., 2019
- 10 Kubat, Ayse & Guney, Yasemin Ince & Ozer, Ozlem & Topcu, Mehmet & Bayraktar Atagür, Süveyda. (2009). The Effects of the New Development Projects on the Urban Macroform of Dubai
- 11 Litvinenko, Inna L., et al. "The economic space in the region: the theoretical approaches to the study." International Review of Management and Marketing 6.1S (2016).
- 12 Hasan, Maryam Mohammed & Abaas, Zaynab Radi : Technological Paths and Formation Levels in the Smart City , IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering , 1090 (2021) 01207626
- 13 Merriam Webster dictionary , <https://www.merriam-webster.com>
- 14 Mubarak, R. M. H. M., & Jassim, M. D. A. H. (2022). The Special Free Zone as a Tool for Industrial Localization (Hamadaniya District-Case Study). JOURNAL OF ALGEBRAIC STATISTICS, 13(2).
- 15 Oxford learners Dictionaries , <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com>
- 16 Rahmati H., Farshchi P., Pournouri M., Zoning of the Southern Coastal Region of the IRAN Based on Water Resources Pollution (Case study: Minoo Island), Anthropogenic Pollution Journal, Vol 6 (1), 2022: 100-108
- 17 Al-Mubarak, R. M. H. M., & Jassim, A. H. (2023). The effect of formation patterns in activating of the free zones (Towards sustainable formation. resmilitaris, 13(3), 1966-1988.
- 18 Sharma, Shashikant Nishant : (2014), Urban Forms in Planning and Design, International Journal of Research (IJR), Volume-1, Issue-1
- 19 MUHTASEB, Sherif (World Bank Group): Building a Successful Logistics and Production Hub: The Case of Dubai with Special Reference to the Jebel Ali Free Zone , Promoting Dynamic & Innovative Growth in Asia: The Cases of Special Economic Zones and Business Hubs , Edited by Hyung-Gon JEONG and Douglas Zhihua ZENG , KOREA INSTITUTE FOR INTERNATIONAL ECONOMIC POLICY (KIEP),2016



- 20 Kim , Tschangho John & Matthew Claus , Joseph S. Rank & Yu Xiao (2009) Technology and Cities: Processes of Technology-Land Substitution in the Twentieth Century, Journal of Urban Technology, vol(16) :no (1)
- 21 Taheri, Homa & Al-Hosseini, Ahmad & Mahkouii, Hojat. (2021). Investigating the Relationship between Politics and Tourism in the Arvand Free Zone. Tourism and Hospitality Research. 8.
- 22 UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD) : World investment report 2019:Special economic zones , New York and Geneva: United Nations . <https://investmentpolicy.unctad.org>
- 23 UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACIFIC: Free trade zone and port Hinterland Development, New York, USA, 2005
- 24 World Free Zone Organization (WFZO) : Turkey free zone s , free trade zones , 2017 , Index cards realized by the University of Reims, France
- 25 OECD INVESTMENT POLICY REVIEWS: EGYPT 2020 , CHAPTER 5. ZONE-BASED POLICIES , 2020
<https://www.oecd-ilibrary.org/sites/8a873381-en/index.html?itemId=/content/component/8a873381-en#>
- 26 World Free Zones Organization , Index cards by country : Egypt Free zones, QIZ and SEZ , 2014
https://www.worldfzo.org/Portals/0/OpenContent/Files/487/Egypt_FreeZones_Atlas.pdf
- 27 African free zone organization: Egyptian Free Zone, 3rd annual meeting , Sep.20-22 2018.
<https://www.africaeconomiczones.com/wp-content/uploads/2019/02/Egyptian-Free-Zones-AFZO-2018.pdf>





المصادر العربية

- 28 دبور، احمد سعد عبد الرحمن: حرية التشكيل المعماري وقيود قانون المباني ، قسم هندسة العمارة ، كلية الهندسة جامعة الازهر (مصر) ، مجلة كلية الهندسة جامعة الازهر 2021
Vol.16, No.60 July , Journal of Al-Azhar University Engineering Sector (JAUES)
2021,pp 880-892
- 29 الجار الله ، احمد بن جار الله و الغامدي ، سارة بنت عبد الله: مفهوم المدينة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مجلة العمارة والتخطيط ، الرياض ، مجلد 28 ، عدد2، 2016
- 30 عامر ، اسماعيل أحمد و جابر، أحمد على احمد : تأثير تطور الواجهات في مصر على الصورة البصرية للمدن الحضرية الحديثة دراسة حالة الفيالت بمدينة الشيخ زايد
Faculty of Urban & Regional Planning, Cairo University Journal of Urban Research,
Vol. 27, Jan 2018
- 31 علي، امنية ابراهيم ميرغني محمد : التشكيل البصري لمنطقة امدرمان القديمة وسوق امدرمان ، رسالة ماجستير في التصميم الحضري ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2019
- 32 بلقاسم ، بن علال و شعنبي، مريم و بورداش شهر زاد: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (حالة الجزائر) ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، مجلد 05، عدد02، 2019
- 33 كزار، حيدر عبود :ميناء دبي دراسة في جغرافية النقل والتجارة الدولية، مجلة البحوث الجغرافية، كلية تربية بنات، جامعة الكوفة ،العدد 23، 2016
- 34 الدليمي، خلف حسين علي: تخطيط المدن (نظريات - اساليب - معايير - تقنيات) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2015
- 35 صلاح الدين ، زين : اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2000
- 36 عبد الهادي، سحر اسماعيل محمد: الابعاد الاجتماعية والتكنولوجية وتأثيرها على تشكيل الفراغات العمرانية بالمدن - دراسة حالة الفراغات العمرانية بالاسكان الحكومي
Faculty of Urban & Regional Planning, Cairo University Journal of Urban Research,
Vol. 28, Apr 2018
- 37 الصحن ، سعاد :المناطق الحرة بجمهورية مصر العربية ,دراسة تحليلية للموقع الجغرافي والبناء الصناعي ، 1986، مصر ، جامعة عين شمس



- 38 عبد المقصود ، سيد محمد :اسس ومبادئ التخطيط الاقتصادي الاقليمي والعمراني ، مكتبة الانجلو المصرية 2018،
الطالب ، طالب حميد وفخر الدين ، هدى صباح : شوارع المدن نظرة تقويمية ، مجلة الهندسة ، كلية الهندسة ،
جامعة بغداد ، مجلد 19 ، العدد 2 ، 2013
- Hameed, T., & Al_deen, H. S. F. (2013). Critical Evaluation of City Streets. Journal
of Engineering, 19(2), 19-44.. doi: 10.31026/j.eng.2013.02.11
- 40 خضير، عامر شاکر :التشكيل الحضري والبصري للمدينة - منطقة الدراسة مدينة بلدروز ، مجلة المخطط
والتنمية ، جامعة بغداد ، العدد 26 ، 2012
- عامر شاکر خضير. (2012). Urban and Visual composition of the city case study city of 2012).
BaladRuz. Journal of the planner and development, 17(2).
- 41 فريد ، عبد الرحمن : المناطق الحرة ، الشركة المصرية لفن الطباعة ، القاهرة ، 1976
- 42 العبودي ، عماد جاسم حسن: واقع المنطقة الحرة في خو الزبير والتوجهات التخطيطية من اجل التنمية
- المحلية مشروع دبلوم عالي مهني ، معهد التخطيط الحضري و الاقليمي، جامعة بغداد، 2012
- 43 علوان ، كريم حسن و الحنكاوي ، وحدة شكر وحسن ، ندى عبد المعين: دور البنية التحتية الحضرية في تنمية
المدن ، مجلة جامعة بابل للعلوم الهندسية ، جامعة بابل ، المجلد 25 ، العدد 6 (31 ديسمبر/كانون الأول
2017) ، ص ص. 1989-2007 ،
- 44 الطائي ، مريم محمد حسن : دور البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة في تشكيل المدن المعاصرة ، اطروحة
مقدمة لمجلس كلية الهندسة في جامعة بغداد قسم هندسة العمارة وهي جزء من نيل درجة دكتوراه فلسفة في
علوم هندسة العمارة، جامعة بغداد ، كلية الهندسة ، قسم هندسة العمارة، 2021
- 45 عبد الهادي ، مروة عاطف و ابو ليلة ، محمد محمد شوقي و شتا ، شريف احمد علي: نحو تشكيل عمراني
مستدام باستخدام الخلايا الكهروضوئية ، مجلة كلية الهندسة جامعة الازهر ، 2012
- 46 ابراهيم ، مصطفى جليل: اثر الخصائص المكانية في اليات التنمية , مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العدد
102 ، 2012
- مصطفى جليل إبراهيم. (2012). أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية. AL-ADAB JOURNAL.
(102).
- 47 أوسرير ، منور: "دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ ، سنغافورة



- 48 مصر ، " دراسة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995 ،
الطائي ، مهدي طالب ابراهيم :الاهمية الاقتصادية لاقامة منطقة حرة في اقليم كردستان (السليمانية) ، مجلة
الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 57 ، 2005 ، ص3
- 49 اوسرير ، منور: دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة) ، مجلة الباحث ، العدد 02 ، 2003
- 50 الحرازي ، محمد علي عوض: الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات ، منشورات الحلبي
القانونية، 2007
- 51 زكي ، محمد عباس و عبد الخالق ، انور: المناطق الحرة و اثرها في التجارة الخارجية ، 1972 ، ص22
- 52 فليح ، مهيب كامل و حسن ، شذى عباس و ابراهيم ، عمار خليل و جليل ، مصطفى ابراهيم: اهمية المؤشر
المكاني في اعداد الخطط التنموية (حالة دراسية تطبيقية لاعداد خطة التنمية الريفية في محافظة بابل) ، مجلة
المخطط و التنمية ، جامعة بغداد ، المجلد (26) ، العدد (1) ، 2021
- مهيب كامل فليح, شذى عباس حسن, عمار خليل ابراهيم, & مصطفى عبد الجليل ابراهيم. (2021). اهمية
المؤشر المكاني في اعداد الخطط التنموية. Journal of planner and development, 26(1), 1-30.
- 53 ابو سعدة ، هشام: الكفاءة والتشكيل العمراني - مدخل لتصميم وتخطيط المواقع ، ط2 ، المكتبة الاكاديمية،
القاهرة ، 1994
- 54 ابو سعدة، هشام : الشبكات التخطيطية كأداة للتشكيل العمراني (1997) ، مؤتمر
Hisham Abusaada : Planning grid as a tool for urban formation , Conference: The
second International Engineering Conference At: Mansoura, Egypt: Faculty of
Architecture, Mansoura University , 1997
- 55 وزارة الاشغال و البلديات العام ، المديرية العامة للتخطيط العمراني : استراتيجية تطوير مدينة الزبير وتحديث
التصميم الاساس ، 2009
- 56 سليم ، هديل و باسل ، احمد: التحليل التركيبي للبنية الحضرية بأستخدام نظرية تركيب الفضاء ، مجلة المخطط
والتنمية ، جامعة بغداد ، العدد 33 ، 2016
احمد باسل, & هديل سليم. (2016). التحليل التركيبي للبنية الحضرية باستخدام نظرية تركيب الفضاء.
Journal of planner and development, 21(1), 18-18
- 57 <https://www.moec.gov.ae/en/free-zones> الامارات العربية المتحدة - وزارة الاقتصاد
- 58 <http://www.rahshahr.com>
- 59 <https://www.visitiran.ir>



P-ISSN: 1996-983X

E-ISSN: 2960-1908

مجلة المخطط والتنمية

Journal of planner and development

Vol 28 Issue 3 2023/12/27

https://www.jafza.ae	60
وزارة المالية العراقية - الهيئة العامة للمناطق الحرة	61
http://www.mof.gov.iq/pages/ar/FreeZonesInIraq.aspx	
Middle east free zones	62
https://middleeastfreezone.com	
قطاع النقل البحري المصري	63
https://www.mts.gov.eg	
المنطقة الحرة الاقتصادية لقناة السويس	64
https://sczone.eg	

